بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

إمكانية تطبيق المصارف للمعيار المحاسبي الدولي رقم (14)

التقارير القطاعية ودوره في دعم كفاءة وفاعلية الإدارة المصرفية

" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة "

إعداد الطالب
وائل عبد الحكيم العوضي

إشراف الدكتور
حمدي شحده زعرب

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في المحاسبة والتمويل

2008

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ

إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَابِ

صدق الله العظيم

(الزمر:أية 9)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الشكر لله عز وجل أولا الذي أعانني على إنجاز هذه الدراسة، والـــشكر إلى جامعتي، الجامعة الإسلامية التي قدمت لي كل العون من خلال خيرة الأساتذة الذين ساهموا في نجاحها وعلى رأسهم **الدكتور/ حمدي زعرب** الذي قدم لي النصح والإرشاد طيلة فترة إعداد الدراسة فله مني كل الاحترام والتقدير والتحية كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع الزملاء العاملين في المـــصارف الفلسطينية لتعاونهم معي وتعبئتهم الإستبانة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

أهدي هذه الرسالة

إلى أمي الحبيبة الغالية

إلى أبي العزيز الغالي

إلى زوجتي وأولادي الأحباء

إلى أخي و أخواتي الأعزاء

إلى زملائي الأفاضل

إلى كل من ساهم في إنجاح هذه الرسالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية في المصارف العاملة في قطاع غزة، والفوائد المتعددة التي يمكن أن تحصل عليها الإدارة المصرفية من جراء تطبيق هذا المعيار، وكذلك التعرف على معوقات تطبيقه.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة واستخدام أسلوب الاستبيان في جمع البيانات اللازمة، وقد تم توزيع الإستبانات على أفراد مجتمع الدراسة البالغ (101) مبحوث ما بين مدير ومساعد مدير ورئيس قسم المحاسبة من العاملين في المصارف، وقد بلغ حجم الإستبانات المستردة ثمانين استبانه ما نسبته 79.2%، وقد تم التحليل من خلال الاختبارات الإحصائية اللازمة.

وكان من أهم نتائج الدراسة: أن المصارف العاملة في قطاع غزة لديها المقومات والإمكانيات التي تؤهلها لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي التقارير القطاعية، وأنه في حال تطبيق هذا المعيار فإن ذلك سيدعم كفاءة وفاعلية الإدارة المصرفية في تقييم أداء القطاعات والعاملين وقدرتها على معالجة مشاكل القطاعات أولاً بأول والرقابة على قدرة القطاعات في تحقيق الربحية وتحليل ربحية العملاء وتنمية مبيعات الخدمات.

وكان من أهم توصيات الدراسة حث الجهات الرقابية من سلطة النقد الفلسطينية وشركات تدقيق الحسابات الخارجية بضرورة إلزام المصارف بإعداد التقارير القطاعية ونشرها في التقرير السنوي، ومطالبة المصارف باتخاذ بعض الإجراءات التي تساعدها في إعداد التقارير القطاعية من تحديث الأنظمة والبرامج ووضع الهياكل التنظيمية المرنة وعقد دورات تدريبية للعاملين فيها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The goals of this study is to recognize the applicability of implementing the international accounting standard (14) , the segment reporting in gaza strip banks and different benefits that banking management could be able to achieve as a result of implementation of this standard, as well as being aware of the applicability obstacles.

To achieve study goals we used Descriptive Analytical Methodology through out using a questionnaire method for collecting information among 101 employees ranging in rank managers, assistant managers and departments heads accounting in banks , that a questionnaire was distributed for the targeted population, and (80) questionnaires rating were completed 79.2%, questionnaires were analyzed through the necessary statistic of tests.

The most important of studying results, those banks in gaza strip have the structure, Applicability of implementation international accounting standard segments reporting.

In case implementation this standard, will support effectively and efficiently management banking for evaluation of workers performance and Segments, its ability to treatment Segments problems first to first, and supervision on Segments ability to achieve profit and progress sales services.

The most important of studying recommendations is to motive supervision organizations as Palestinian monetary authority and auditing companies as binding banks for preparing segments reporting annual and request from banks to take some procedures which help to preparing segments reporting as updating of systems and programs and puts flexible structures organization frame work and make training courses for employees.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتويـــات

الموضوع	الصفحة
➢ الآية القرآنية	ب
➢ شكر وتقدير	ت
➢ إهداء	ث
➢ ملخص الدراسة باللغة العربية	ج
➢ ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	ح
➢ قائمة المحتويات	خ
➢ قائمة الجداول	ز
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
➢ مقدمة الدراسة	2
➢ مشكلة الدراسة	3
➢ أهداف الدراسة	3
➢ أهمية الدراسة	4
➢ فرضيات الدراسة	4
➢ الدراسات السابقة	6
الفصل الثاني : معايير المحاسبة الدولية	
➢ مقدمة الفصل	13
➢ **المبحث الأول: معايير المحاسبة الدولية الأهداف والتنظيم**	14
➢ تمهيد	15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ مفهوم معايير المحاسبة الدولية.	15
➢ أهداف إصدار معايير المحاسبة الدولية.	16
➢ خصائص معايير المحاسبة الدولية.	17
➢ الجهات المستفيدة من معايير المحاسبة الدولية.	17
➢ مدى الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.	18
➢ دور المنظمات المهنية والباحثين للتطوير المهني والعلمي.	19
➢ أهم المنظمات المحاسبية المهنية دولياً وعربياً.	20
➢ **المبحث الثاني: المعيار المحاسبي الدولي رقم "14"**	25
➢ تمهيد	26
➢ إصدار المعيار.	26
➢ تعريف التقارير القطاعية.	27
➢ هدف المعيار.	27
➢ نطاق المعيار.	27
➢ تحديد القطاعات التي تقدم التقارير حولها.	28
➢ التسعير بين القطاعات.	29
➢ سياسات محاسبة القطاعات.	30
➢ الإفصاح في الشكل الرئيس للتقرير.	30
➢ الإفصاح في الشكل الثانوي للتقرير.	32
الفصل الثالث: التقارير القطاعية ودعم الإدارة المصرفية	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ مقدمة الفصل.	34
➢ **المبحث الأول: التقارير القطاعية المصرفية.**	36
➢ تمهيد.	37
➢ المدخل الإداري لقطاعات المصرف.	37
➢ الإدارة والإفصاح القطاعي.	38
➢ مفهوم ربحية القطاع.	39
➢ تحليل ربحية العملاء.	43
➢ موجودات ومطلوبات القطاع.	43
➢ المعوقات والمشكلات التي تواجه الإفصاح القطاعي.	47
➢ دور التقارير القطاعية في دعم كفاءة وفاعلية الإدارة.	47
➢ **المبحث الثاني: المصارف الفلسطينية**	49
➢ تمهيد.	51
➢ سلطة النقد الفلسطينية.	51
➢ لمحة تاريخية عن نشأة المصارف في فلسطين.	53
➢ هيكل الجهاز المصرفي الفلسطيني.	55
➢ المشكلات التي تواجه العمل المصرفي في فلسطين.	57
➢ تطور التسهيلات المصرفية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية.	59
➢ علاقة سلطة النقد مع المصارف.	62
➢ جمعية البنوك في فلسطين.	63

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
➢ مقدمة	66
➢ أسلوب الدراسة	66
➢ منهجية الدراسة	66
➢ مجتمع الدراسة	67
➢ أداة الدراسة	68
➢ صدق وثبات الإستبانة	69
➢ عينة الدراسة	79
➢ تحليل النتائج وتفسيرها	84
الفصل الخامس: نتائج وتوصيات الدراسة	
➢ النتائج	120
➢ التوصيات	123
➢ دراسات مقترحة	123
➢ المراجع	125
➢ الملاحق	130

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
➢ جدول رقم (1): التوزيع القطاعي لقائمة دخل بنك القدس للتنمية	41
➢ جدول رقم (2): التوزيع القطاعي لميزانية بنك القدس للتنمية	45
➢ الجدول رقم(3): هيكل الجهاز المصرفي في فلسطين.	56
➢ جدول (4): التوزيع القطاعي للتسهيلات المصرفية حسب القطاعات الاقتصادية.	60
➢ جدول(5) معاملات الارتباط بين أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	70
➢ جدول(6) معاملات الارتباط بين فقرات بعد المقومات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 14 والدرجة الكلية للبعد	71
➢ جدول(7) معاملات الارتباط بين فقرات بعد معوقات تطبيق المصارف الفلسطينية للمعيار المحاسبي الدولي للتقارير القطاعية والدرجة الكلية للبعد.	72
➢ جدول(8) معاملات الارتباط بين فقرات بعد مدى إدراك الإدارة المصرفية لأهمية التقارير القطاعية والدرجة الكلية للبعد.	74
➢ جدول (9) يبين اختبار "ت" لدراسة الفروق بين متوسطي مرتفعي ومنخفضي الدرجات على درجات أبعاد الإستبانة	76
➢ جدول(10) معامل ألفا كرونباخ لاستبانة امكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 14	77
➢ جدول(11) معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية لأستبانة امكانية تطبيق المعيارالمحاسبي14	78
➢ جدول (12) مكان العمل لأفراد العينة	80
➢ جدول (13) يوضح الوصف الوظيفي لأفراد العينة	81
➢ جدول (14) يوضح المؤهل العلمي لأفراد العينة	81
➢ جدول (15) التخصص العلمي لأفراد العينة	82

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ جدول (16) سنوات الخبرة لأفراد العينة في مجال عملهم	83
➢ جدول (17) مدى حصول أفراد العينة على دورات في مجال المعايير المحاسبية الدولية	83
➢ جدول (18) مدى حصول أفراد العينة على دورات في مجال المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية	84
➢ جدول (19) يوضح نتائج اختبار كلمرجوف سمرنوف لاختبار التوزيع الطبيعي للأبعاد	85
➢ جدول(20) نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة لدرجة استجابات الأفراد لفقرات درجة المقومات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 14	86
➢ جدول(21) نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة لدرجة إستجابات أفراد العينة عن معوقات ترجع لأسباب إدارية وتنظيمية	91
➢ جدول(22) نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة لدرجة استجابات الأفراد عن معوقات التطبيق ترجع لأسباب تتعلق بالمؤهلات العلمية	96
➢ جدول(23) نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة لدرجة استجابات الأفراد لمعوقات التطبيق ترجع لأسباب تتعلق بالتكاليف	99
➢ جدول(24) نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة لدرجة استجابات الأفراد في بعد تقييم أداء القطاعات والعاملين	102
➢ جدول(25) نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة لدرجة استجابات الأفراد في بعد معالجة مشاكل القطاعات	105
➢ جدول(26) نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة لدرجة استجابات الأفراد بعد مقدرة القطاعات في تحقيق الربحية	108
➢ جدول(27) نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة لدرجة استجابات الأفراد في تحليل ربحية العميل	111
➢ جدول(28) نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة لدرجة استجابات الأفراد في بعد تنمية مبيعات الخدمات	114
➢ جدول (29) معاملات الارتباط بين محور مقومات تطبيق التقارير القطاعية و المحور المحور الثاني معوقات تطبيق التقارير القطاعية	116
➢ جدول (30) معاملات الارتباط بين محور مقومات تطبيق التقارير القطاعية والمحور الثالث فوائد تطبيق التقارير القطاعية	118

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- مقدمة الدراسة
- مشكلة الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- فرضيات الدراسة
- منهجية الدراسة ومصادر جمع البيانات
- الدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **مقدمة الدراسة:**

حتى تتمكن الإدارة من العمل بكفاءة فهي بحاجة إلى معلومات عن نتائج الأقسام والقطاعات التي تديرها، أكثر من حاجتها إلى قائمة دخل واحدة للمنظمة ككل، حيث أن قائمة الدخل توفر للمنظمة معلومات إجمالية لكافة العمليات، ولا تحتوي على تفاصيل كافية تسمح للمدير باكتشاف الفرص والمشكلات التي قد توجد في المنظمة، وعلى سبيل المثال فقد يكون أحد القطاعات أكثر ربحية، في حين يكون البعض الأخر غير مربح، كما قد تكون بعض المكاتب أكثر فاعلية من غيرها أو أن بعض المنشأت لا تستخدم الطاقة أو الموارد المتاحة لها بكفاءة (جارسون، ونورين،2002: 602).

وقد تناولت معايير المحاسبة الدولية موضوع التقارير القطاعية، والذي يمكن تطبيقه على كافة الوحدات الاقتصادية ومنها المصارف وذلك حسب أنشطة القطاعات فيها، حيث يمكن تقسيم المصرف إلى عدة قطاعات منها قطاع الشركات، قطاع الأفراد والتجزئة، القطاع التجاري، قطاع خدمات الجمهور الحوالات، قطاع الاستثمار وغيره حسب حاجة الإدارة.

ومن واقع العمل في القطاع المصرفي وملاحظة التقارير السنوية لأعمال المصارف تبين عدم التزامها بتطبيق معيار المحاسبة الدولية التقارير القطاعية وعدم نشرها لقوائمها القطاعية، ولذلك فقد هدفت هذه الدراسة للتعرف على أسباب عدم التزام المصارف العاملة في قطاع غزه بهذا المعيار، وما هي معوقات تطبيقه، وإبراز أهمية تطبيق هذا المعيار وأثاره الإيجابية على الجهاز المصرفي والمساعدة في وضع آليات وإجراءات تساعد المصارف في تطبيق المعيار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **مشكلة الدراسة:**

وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما هي إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية في المصارف العاملة في قطاع غزة وتأثيره على كفاءة وفاعلية الإدارة، ومن هذا السؤال الرئيس تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي المقومات والإجراءات الواجب اعتمادها لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي التقارير القطاعية ؟
2. ما هي الآثار المترتبة على تطبيق المصارف العاملة في قطاع غزه للمعيار المحاسبي الدولي التقارير القطاعية ؟
3. ما هي معوقات تطبيق المصارف العاملة في قطاع غزة للمعيار المحاسبي الدولي التقارير القطاعية ؟

- **أهداف الدراسة:**

1. إبراز أهمية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية في المصارف العاملة في قطاع غزة وما يحققه من فاعلية الرقابة على الأداء التشغيلي ودعم القطاعات وتقليل المخاطر المالية المحتملة.
2. التعرف على معوقات تطبيق المصارف العاملة في قطاع غزه للمعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية.
3. اقتراح مجموعة من الإجراءات والوسائل التي من شأنها مساعدة إدارة المصارف العاملة في قطاع غزه لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي لتقارير القطاعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من الهدف الذي تسعى إليه وهو دعم كفاءة وفاعلية الإدارة المصرفية وذلك من خلال إلقاء الضوء على طريقة وأداة جديدة تساعد الإدارة في تحقيق الرقابة والتخطيط وإتخاذ القرارات ألا وهي التقارير القطاعية، كما تنبع أهميتها من المجال الذي تناولته وهو قطاع المصارف، القطاع الذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في فلسطين حيث بلغت إجمالي ودائع العملاء فيه مبلغ 4202.56مليون دولار كما في 2006/12/31(سلطة النقد الفلسطينية، 116:2007)، كذلك إن أهمية الدراسة تعود إلى إظهار إمكانية تطبيق المصارف المعيار المحاسبي الدولي التقارير القطاعية والآثار الإيجابية المترتبة على هذا التطبيق مما يدعم كفاءة وفاعلية الإدارة.

- **فرضيات الدراسة:**

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة الأولى: تتوفر لدي المصارف العاملة في قطاع غزة المقومات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم(14) التقارير القطاعية.

الفرضية الرئيسة الثانية: توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين مقومات تطبيق المصارف للمعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية ومعوقات تتعلق بالإدارة والتكاليف والمؤهلات العلمية حيث تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

1. توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين مقومات تطبيق المصارف المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية ومعوقات ترجع لأسباب إدارية وتنظيمية داخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين مقومات تطبيق المصارف المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية ومعوقات ترجع لأسباب تتعلق بالمؤهلات العلمية.

3. توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين مقومات تطبيق المصارف المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية ومعوقات ترجع لأسباب تتعلق بالتكاليف.

الفرضية الرئيسة الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تطبيق المصارف العاملة في قطاع غزه للمعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية وكفاءة وفاعلية الإدارة، ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تطبيق المصارف المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية وقدرة الإدارة على تقييم أداء العاملين والقطاعات.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تطبيق المصارف المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية وقدرة الإدارة على مواجهة مشاكل القطاعات وحلها.

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تطبيق المصارف المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية وقدرة الإدارة على قياس قدرة القطاعات في تحقيق الربحية.

4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تطبيق المصارف المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية وقدرة الإدارة على تحليل ربحية العميل.

5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تطبيق المصارف المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية وقدرة الإدارة على زيادة مبيعات الخدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة:

1- دراسة Swami Nathan 1991م بعنوان: " أثر الالتزام بتعليمات هيئة الرقابة على البورصات بالإفصاح القطاعي وتأثيره على سعر السهم ودقة تقديرات المحللين الماليين ".

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الحصول على البيانات الثانوية من خلال الكتب والمراجع والدوريات والتقارير الخاصة بالشركات، أما المعلومات الأولية فتم الحصول عليها من خلال الإستبانة.

وكان من أهم نتائج الدراسة:

1. إن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يؤثر بشكل إيجابي على قدرة المحللين الماليين على دقة التنبؤ بأسعار الأسهم.
2. إن الإفصاح عن المعلومات القطاعية تساعد على دقة قدرة المحللين على التنبؤ بالأرباح.

وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة التزام جميع الشركات بالمتطلبات الصادرة عن هيئة الرقابة على البورصات وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح القطاعي.

2- دراسة خشارمة وسليمان2000م بعنوان: " تقارير الأداء في عملية الرقابة في البنوك التجارية الأردنية ".

تقوم الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من المصادر الثانوية وتتمثل في الأدبيات المتعلقة بالموضوع، كما شملت تقارير الأداء لبعض البنوك الأردنية حيث تم تحليل هذه البيانات من حيث الشكل والموضوع، وقد تم الحصول على المعلومات الأولية عن طريق الإستبانة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. كانت درجة كفاءة استخدام عينة الدراسة لتقارير الأداء للتأكد من البيانات المحاسبية عاليه.
2. تستخدم البنوك تقارير التدقيق الداخلي لتقييم أداء المؤسسات والعاملين بفاعليه عاليـــة للعمـــل على رفع الكفاية الإنتاجية للأفراد.

أهم التوصيات حول هذه الدراسة:

1. العمل على رفع كفاءة استخدام تقارير الأداء الشخصي في المصارف التجارية الأردنية للتأكد من دقة البيانات المحاسبية وذلك من خلال فرض رقابة على الموظف.
2. ضرورة التركيز على تقارير التدقيق الداخلي لتقييم أداء المؤسسة حيث تعتبر إحـــدى أدوات الرقابة الداخلية وربط هذه التقارير بتقارير الأداء الشخصي.

3 – دراسة Gale Group 2001م بعنوان:

" الاختلافات في المعايير المحاسبية المستخدمة وأثرها على تقييم الأداء المالي للشركات العاملـــة في الدول الأوروبية ".

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي استناداً إلى طبيعة الموضوع، وقد تم الحصول علـــى المعلومات الثانوية من خلال الدراسات المتخصصة والمراجع العلمية والدوريات، وقد تم الحصول على المعلومات الأولية من خلال الإستبانة.

ومن أهم نتائج الدراسة:

إن المعلومات المقدمة للمستفيدين من خلال القوائم المالية لتقييم أداء المشاريع التجارية غير كافية الوضوح وأنه ينبغي إعادة ترتيب عرض البنود في القوائم المالية وحذف جميع البيانـــات غيـــر الضرورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم توصيات الدراسة:

ضرورة استخدام المعايير المتعددة لتقييم الأداء المالي للشركات كما يجب أن تقدم القوائم المالية معلومات للدائنين وليس فقط للمستثمرين حيث يستفيد الدائنون من القوائم المالية من خلال متابعة السيولة النقدية.

4- دراسة خشارمه2003 بعنوان: "مستوى الإفصاح في البيانات المالية للمصارف والشركات المالية المندمجة في الأردن وفق معيار المحاسبة الدولي رقم30 دراسة ميدانيه".

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تضمنت العديد من الدراسات النظرية والميدانية وقد تم جمع البيانات الأولية من خلال الأبحاث والمراجع والدوريات بينما جمعت المصادر الأولية من خلال الإستبانة.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1- اتفقت إجابات المبحوثين في المصارف والمؤسسات المالية المندمجة العاملة في الأردن حول أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (30).

3- تواجه إدارة المصارف عدد من المشاكل عند تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم(30).

ا-قلة تدريب الموظفين وتحديث أسس العمل المحاسبي بما يتلاءم مع تطبيق المعيار.

ب- ارتفاع تكلفة وصعوبة تطبيق المعيار الدولي في ظل عدم وجود أنظمة آلية متطورة.

وكان من أهم توصيات هذه الدراسة:

1- العمل على دراسة معايير المحاسبة الدولية المختلفة جميعها والتي من ضمنها المعيار رقم 30 ليتم تكيفها وإعادة صياغتها بما يتفق مع القوانين والتشريعات المحلية.

2- دراسة تأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على ظروف السوق وأسعار أسهم المصارف والشركات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- **دراسة نشوان 2004م بعنوان:** " تطوير إعداد ونشر القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية في ضوء التغيرات البيئية "دراسة تطبيقيه على الوحدات الاقتصادية الفلسطينية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم جمع البيانات الثانوية من خلال الأبحاث والمراجع والدوريات العلمية المتخصصة، أما البيانات الأولية اعتمدت على الإستبانة.

وقد خلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

1- أثبتت النتائج أن القوائم المالية المستخدمة ليست معده في ضوء معايير المحاسبة الدولية باستثناء قائمة المركز المالي.

2- إن الوحدات الاقتصادية لا تلتزم بتقديم القوائم المالية في مواعيدها المحددة وذلك بسبب عدم توفر معايير خاصة في نشر القوائم المالية للمؤسسات الفلسطينية، وتعتبر قائمة المركز المالي القائمة الرئيسية المعدة في جميع الوحدات الاقتصادية.

وقد أوصت الدراسة على ضرورة إلزام الوحدات الاقتصادية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الآخذ بعين الاعتبار التغيرات البيئية الفلسطينية في إعداد ونشر قوائمها المالية.

6- دراسة الشلتوني 2005م بعنوان: " مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية " دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية.

قامت منهجية الدراسة بالاعتماد على المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات، فالمصادر الثانوية تم الحصول عليها من خلال الكتب والمجلات والتقارير والإحصائيات المختلفة بينما تركزت المصادر الأولية على الإستبانة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد خلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

1. إن مستوى الإطلاع لدى أفراد العينة على معايير المحاسبة الدولية لا بأس بها ولكنه ليس بالشكل المطلوب الذي يضمن إعداد القوائم المالية بشكل أكثر شفافية وموضوعية.
2. تلتزم المصارف الفلسطينية بمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية حسب قوانين سلطة النقد، وإن هذه القوائم تعطي مستخدميها القدرة على تقييم الوضع الحقيقي للمصارف.

ومن أهم التوصيات هذه الدراسة:

تطوير قدرات ومهارات المحاسبية للعاملين في مجال تدقيق وإعداد القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بشكل متواصل يوازي نظرائهم في المصارف العالمية.

7- دراسة جربوع 2006م بعنوان: " تحليل وتقييم استخدام معايير المحاسبة الدولية عند العرض والإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة ".

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي استناداً إلى طبيعة الموضوع، وقد تم الحصول على المعلومات الثانوية من خلال الدراسات المتخصصة والمراجع العلمية والدوريات، وقد تم الحصول على المعلومات الأولية من خلال الإستبانة.

وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

1. إن معايير المحاسبة والمراجعة الدولية تحث المراجع الخارجي على التعاون مع الإدارة والأخذ بعين الاعتبار بجميع المسائل والقضايا التي تؤثر على اهتمامه وحسه المهني.
2. إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية أو الاستعانة بها في إصدار معايير محليه بعد إجراء تعديلات عليها تؤدي إلى تقليص احتمالات حدوث مشاكل عند ومراجعة القوائم المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم توصيات الدراسة ما يلي:

1. يجب على المصارف والمؤسسات المالية المشابهة أن تلتزم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد وعرض القوائم المالية.
2. يجب على مراقبي سلطة النقد الفلسطينية مراقبة التزام البنوك والمؤسسات المالية المشابهة بمعايير المحاسبة الدولية عند العرض والإفصاح في القوائم المالية.

8- دراسة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين 2007م بعنوان: " الدراسة النظرية والتطبيقية حول الإفصاح عن المعلومات القطاعية وأثرها على كل من معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية " دراسة تطبيقيه عن الشركات التجارية السعودية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم الحصول الحصول على البيانات الثانوية من خلال الكتب والمراجع والدوريات والأبحاث المتخصصة، أما المعلومات الأولية فتركزت في الإستبانة.

وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

1. وجود خلط كبير وسوء فهم وعدم إدراك لماهية الإفصاح القطاعي وأهميته سواء من قبل معدي ومستخدمي القوائم المالية.
2. جاءت أهمية التقارير المالية القطاعية المنشورة لقطاعات النشاط الجوهرية مصدراً للمعلومات التي يلجأ إليها المستثمرون للحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية.
3. إن احتياجات المستثمرون عن المعلومات ركزت بإصدار تقارير قطاعيه وفي شكل مقارن.

وقد أوصت الدراسة على ضرورة الإفصاح القطاعي لما يقدم من معلومات مفيدة لكل من معدي ومستخدمي القوائم المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **التعليق على الدراسات السابقة:**

باستقراء الدراسات السابقة تبين أن هناك دراستين تناولتا أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولية التقارير القطاعية والآثار الإيجابية المترتبة على كل من معدي ومستخدمي القوائم المالية وذلك في كل من الشركات السعودية والأمريكية، أما الدراسات الأخرى فتناولت مدى التزام المصارف والوحدات الاقتصادية الفلسطينية والأردنية للمعايير المحاسبية الدولية عند العرض والإفصاح في القوائم المالية، علماً بأن الدراسة الحالية تميزت عن الدراسات السابقة في تناولها للمعيار المحاسبي الدولي رقم(14) التقارير القطاعية، وأهمية تطبيقه في المصارف الفلسطينية ومحاولة الربط بين تطبيق هذا المعيار والآثار الإيجابية التي تكتسبها الإدارة من جراء هذا التطبيق، وبالتالي فقد تم الربط بين معيار محاسبي دولي وبين أداة وطريقة تساعد في دعم كفاءة وفاعلية الإدارة المصرفية عند التطبيق، بالإضافة إلى اقتراح مجموعه من الوسائل والإجراءات المهمة لعملية التطبيق والتعرف على المعوقات التي تحول دون ذلك، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة للتطبيق الكامل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

معايير المحاسبة الدولية

- **مقدمة:**

تميل أدبيات المحاسبة إلى استخدام مفهوم المعيار المحاسبي والمعيار بوجه عام يمثل نموذج يوضع ليقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، ويقصد بالمعيار في المحاسبة المرشد الأساس لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنظمة ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات للمستفيدين(لطفي، 2004 : 371).

وقد تم تسمية هذا الفصل معايير المحاسبة الدولية وقسم إلى مبحثين:

الأول بعنوان معايير المحاسبة الدولية الأهداف والتنظيم ويتناول أهداف وخصائص المعايير المحاسبية والجهات المستفيدة منها ودور الباحثين في تطوير المعايير وأهم المنظمات الدولية والعربية المعنية بمعايير المحاسبة الدولية.

أما المبحث الثاني فهو يتحدث عن المعيار المحاسبي الدولي رقم 14 (التقارير القطاعية) وقد تناول إصدار المعيار وتعريفه وهدفه ونطاقه وتحديد قطاعات المنظمة والإفصاح عن التقارير القطاعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: معايير المحاسبة الدولية الأهداف والتنظيم

تمهيد:

- ❖ مفهوم معايير المحاسبة الدولية.
- ❖ أهداف إصدار معايير المحاسبة الدولية.
- ❖ خصائص معايير المحاسبة الدولية.
- ❖ الجهات المستفيدة من معايير المحاسبة الدولية.
- ❖ مدى الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.
- ❖ دور المنظمات المهنية والباحثين للتطوير المهني والعلمي للمعايير المحاسبة الدولية لتتلاءم مع متطلبات السوق العربي.
- ❖ أهم المنظمات المحاسبية المهنية دولياً وعربياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **تمهيد:**

إن الهدف من إصدار معايير المحاسبة الدولية إحداث تجانس في الممارسات المحاسبية على مستوى دول العالم بما يمكن من إجراء المقارنات لمحتويات القوائم المالية وبما يخدم أهداف مستخدميها على وجه الخصوص في ظل حرية التجارة العالمية وهو الأمر الذي تطلب قيام الاتحاد الدولي للمحاسبة لتوجيه الهيئات المهنية التي تتمتع بعضويته إلى الاسترشاد بهذه المعايير عند صياغة معايير المحاسبة في الدول التي تنتمي إليها مع تطوير تطبيقها (درويش، بلال، 2001: 1).

إن معايير المحاسبة الدولية قد وضعت أساساً لتناسب الشركات الغربية والأسواق الغربية وإن من الواجب على المنظمات المهنية والباحثين الذين تقع على عاتقهم صياغة معايير المحاسبة الوطنية أن يأخذوا بعين الاعتبار الواقع الثقافي والاقتصادي العربي، وأن يتم صياغة المعايير المحاسبية بأسلوب سهل وليس بطريقة النصوص القانونية وذلك حتى يمكن فهمها وتطبيقها بما يتناسب مع مصلحة وواقع السوق العربي."[1]

أولاً: مفهوم معايير المحاسبة الدولية:

يعرف المعيار بأنه " نموذج أو قاعدة لقياس الأداء ***(ظاهر، 2002: 119)***.

وتستخدم المعايير في كافة مجالات الحياة فالجامعة تختار الطلبة طبقاً لمعايير محددة مسبقاً (معدل الطالب التراكمي) والدولة تختار الأطعمة التي تنزل إلى السوق طبقاً لمعايير موجودة لديها، والمعيار المحاسبي هو مقياس أو نموذج أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها يرتبط المعيار المحاسبي بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية."[2]

1.(موقع إدارات،2007 www.edarat.net/moduled/news/article).

2.(موقع البيان 2007، www.albayan.ae/servlet/stellite?cid).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أهداف إصدار المعايير المحاسبية الدولية:

وتتضمن أهداف إصدار المعايير المحاسبية الدولية ما يلي: *(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999: 25)*:

1. إعداد ونشر معايير محاسبية لأجل الصالح العام يؤخذ بها عند تقديم قوائم مالية وتشجع القبول بها والعمل بموجبها على مستوى العالم.
2. العمل بشكل عام على تطوير وتوافق التعليمات والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بتقديم القوائم المالية.

ويتم تحقيق الهدفين السابقين من خلال أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية الذين يعملون على إصدار المعايير المحاسبية الدولية ويبذلون عنايتهم الخاصة بتحقيق ما يلي (جربوع وحلس، 2001: 22-23):

1. التأكد من أن القوائم المالية المنشورة قد أعدت وعرضت بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية والإفصاح عن ذلك.
2. إقناع الحكومات والشركات والمصارف والجهات المهنية بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.
3. إقناع الهيئات الرسمية المشرفة على أسواق المال والمنظمات التجارية والمصارف بضرورة التزام الوحدات الخاضعة لإشرافها والتابعة لها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الإفصاح عن مدى تطبيق هذا الالتزام.
4. إقناع مراجعي الحسابات الخارجيين بالتحقق من مدى قيام الشركات والبنوك بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية.
5. العمل على اكتساب الدعم الدولي لقبول وتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: خصائص معايير المحاسبة الدولية:

إن انتشار الشركات والمصارف المتعددة الجنسيات خلال الربع الأخير من القرن الماضي كان تحديا للمعرفة المحاسبية حيث ترتب على ذلك حدوث بعض الأخطاء الجانبية التي تؤثر على مستقبل هذه المؤسسات، ولمواجهة هذه الأخطاء فانه يجب تقديم تقارير ماليه مرحليه وقطاعيه ملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية التي تساعد على ترشيد القرارات الإدارية وتتمتع هذه المعايير بالخصائص التالية(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001: 124):

1-أن تكون قابله للتحقق والتطبيق.

2-أن تكون في متناول مستخدميها وفي الوقت المناسب.

3-أن تكون قابله للمقارنة.

4-أن تكون واضحة ومفهومه.

5-أن تكون دقيقه ويمكن الاعتماد عليها وتطبيقها.

رابعاً: الجهات المستفيدة من معايير المحاسبة الدولية:

إن تحديد الجهة التي تستفيد من المعلومات المحاسبية يتم من خلال تحديد الخواص الواجب توافرها في هذه المعلومات من حيث الشكل والمحتوى وحتى طريقة العرض فعلى سبيل المثال المعلومات المقدمة للمستخدمين على قدر كاف من المعرفة يجب أن تتلاءم وإمكاناتهم، فهم يطمحون لتوفير الحقائق المتعمقة في هذه المعلومات بعكس المستخدمين العاديين الذين يحتاجون لحقائق عامة سهلة الفهم وخالية من التعقيدات، وتصنف الجهات المستفيدة من المعلومات والتقارير المالية المنشورة إلى ستة أصناف أساسية هي (Alexander,1986:59):

1. مجموعة المساهمون في ملكية المشروع بمن فيهم المساهمون الحاليون والمتوقعون في المستقبل وحملة السندات القابلة للتحويل إلى رأس المال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. مجموعة المقرضين بمن فيهم حملة السندات الحاليين والمتوقعين وكذلك الدائنين الذين يمولون المشروع على شكل قروض مضمونة أو غير مضمونة.
3. مجموعة الموظفين بمن فيهم الإدارة والمحاسبين.
4. مجموعة المحللين والاستشاريون بمن فيهم المحللون الماليون والاقتصاديون والإحصائيون والباحثون وغيرهم ممن يقدمون الخدمات الاستشارية.
5. الحكومة بأجهزتها ذات العلاقة كمصلحة الضرائب والوزارات والدوائر المعنية بالإشراف على الأمور التجارية والصناعية والسلطات المحلية.
6. الجمهور بشكل عام بما في ذلك دافعي الضرائب والمستهلكين والأحزاب السياسية وجمعيات حماية المستهلك وجماعات الضغط الديني.

ولكي تفي البيانات المالية المنشورة باحتياجات مستخدميها في مجالات الاستثمار والتمويل يجب توفر شرطين أساسيين (Alexander and Britton, 1999, 222):

أ. أن تتسم المعلومات التي توفرها تلك البيانات بالمصداقية ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار.

ب. أن تكون المعلومات قابلة للمقارنة وذلك كي تحوز المؤشرات المشتقة منها على قبول عام بحيث يمكن استخدامها أساساً لتقييم أداء المصارف والوقوف على مركزها المالي وإجراء المقارنات بقدر كبير من الموضوعية.

خامسا: مدى الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية:

يتضح من أهداف إصدار معايير المحاسبة الدولية أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يكون في الغالب اختيارياً باعتبارها تمثل معايير إرشادية غير ملزمة دولياً وبالتالي تكون الأولوية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التطبيق عند إعداد القوائم المالية في الدولة للمعايير والنظم والقوانين المحلية وذلك عندما تختلف عن معايير المحاسبة الدولية حيث يراعى ما يلي ***(جربوع وحلس، 2001 : 24):***

1. إذا كانت المعايير المطبقة في القطر أقل قوة من المعايير التي أقرها الاتحاد الدولي، تطبق معايير الاتحاد الدولي.
2. إذا كانت المعايير المطبقة في القطر أكثر وأشد قوة من المعايير المحاسبية الدولية تطبق معايير القطر التي تؤدى فيه الخدمة.

* ويعتبر الاتحاد الأوروبي هو المثال الواضح على تدوين معايير المحاسبة والتي تطبق بشكل واسع وبقوة القانون وذلك من خلال اتفاقيات سياسية وقانونية وتنظيمية تحكم الاتحاد الأوروبي(تشوي،وآخرون،2004: 354).

سادساً: دور المنظمات المهنية والباحثين للتطوير المهني والعلمي للمعايير المحاسبية الدولية لتتوافق مع متطلبات السوق العربي:

يقع على عاتق المنظمات المهنية والباحثين دور رئيس في التطوير المهني والعلمي للمعايير المحاسبية الدولية وذلك بهدف تقديم المعايير المحاسبية الدولية بأسلوب سهل وواضح والمساعدة على التطبيق العملي والمهني لهذه المعايير وبما يتناسب مع السوق المحلي.

ومن أهم الأمور التي يجب أخذها بعين الاعتبار للتطوير ما يلي(محفوظ، 2003: 30):

1. العمل على إيجاد منهاج تعليمي محاسبي متكامل في المكتبة العربية يتلاءم مع المعايير المحاسبية الدولية، وتكاد تكون كافة المراجع المحاسبية العربية المتوفرة حتى الآن معدة بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية فقط، والمشكلة الأعمق أن هذه المراجع هي التي تمثل الخلفية المحاسبية للمحاسب والمدرب والطالب العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. إن صياغة المعايير الدولية بلغة النصوص القانونية حيث إن كل معيار قد تمت صياغته على شكل مواد مسلسلة وهذه الصياغة تمثل مشكلة كبيرة لكل قارئ لهذه المعايير إن كان بعيداً عن المحاسبة المهنية والتطبيقية لذلك يجب العمل على صياغة مراجع تعليمية جديدة تمثل حلاً لمثل هذه المشكلة بدل العمل على إيجاد ترجمات جديدة للمعايير.
3. نظراً للنفوذ الكبير للشركات الدولية في بناء وصياغة المعايير المحاسبية الدولية فقد تطرق معظمها إلى معالجات محاسبية متقدمة تتناسب مع احتياجات هذه الشركات ومن أمثلة ذلك المعالجات الخاصة بالاندماج بين الشركات والتقارير المالية للشركات القابضة والتابعة والتقارير القطاعية والضرائب المؤجلة وغيرها ولا شك أن مثل هذه المواضيع نادرة التطبيق في فلسطين الذي يجعل من الصعب فهم النصوص ذات العلاقة بها لذلك يجب على الباحثين والمنظمات المهنية التركيز على المعايير المحاسبية ذات العلاقة بالواقع المهني المحلي ومناقشة جميع القضايا والمشاكل المتعلقة فيه.

سابعا: أهم المنظمات المحاسبية المهنية دولياً وعربياً:

هناك عدد من المنظمات المحاسبية المهنية الدولية والعربية التي كان لها دور كبير في إصدار المعايير المحاسبية، وإثراء الفكر المحاسبي ومعالجة العديد من المشاكل المحاسبية وهي:

1. لجنة المعايير المحاسبية الدولية:

إن لجنة معايير المحاسبة الدولية هي هيئة خاصة مستقلة تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية المستخدمة من قبل منشآت الأعمال ومنظمات عالمية، ولقد شكلت اللجنة في عام 1977م نتيجة اتفاق هيئات محاسبية مهنية من استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وأيرلندا والولايات المتحدة ومنذ العام 1983 ضمت عضوية لجنة معايير المحاسبة الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كافة الهيئات المحاسبية المهنية وهم أعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999: 15).

وقد اكتسبت لجنة معايير المحاسبة الدولية اعترافاً دولياً واسعاً بأهليتها رغم عدم وجود سلطة لديها لفرض معاييرها وقد التحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في البلدان المختلفة، كالإتحاد الدولي للمحاسبة الذي يضم في عضويته مليوني محاسب، ويدار عمل اللجنة من قبل مجلس يضم ممثلي الهيئات المحاسبية الثلاثة عشر المعينين من قبل مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومن أربع منظمات مهتمة بوضع التقارير المالية، وتكون عضوية المجلس لمدة سنتين ونصف، كما تضم اللجنة ممثلين عن لجنة التنسيق الدولية لجمعيات المحللين الماليين والجمعية الدولية لمعهد المدراء الماليين، وتسعى اللجنة لإقناع الحكومات والمنظمات المهنية المسئولة بالمعايير الدولية والتأكد من تطبيقها، كما تسعى اللجنة لإقناع الجهات المشرفة على أسواق المال المختلفة بإلزام الشركات بإعداد قوائمها المالية وفق المعايير الدوليه (Nobes & Parker, 2000 : 70).

2. الاتحاد الدولي للمحاسبين:

تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين في شهر أكتوبر من العام 1963 وذلك بموجب اتفاقية تمت بين (36) منظمة محاسبية مهنية من (49) دولة من دول العالم، ويهدف الاتحاد إلى تطوير ودعم مهنة مراجعة الحسابات ورفع درجة توحيد ممارسة المهنة من خلال إصدار أصول التدقيق الدولية وقد صدر حتى الآن عن الاتحاد 36 معيار، وفي العام 1982 اعترف الاتحاد الدولي للمحاسبين بأن اللجنة الدولية لأصول المحاسبة هي صاحبة الأهلية والحق في إصدار أصول المحاسبة الدولية (الحيالي، علوان،2002: 31).

وبذلك وضع الاتحاد نهاية للغموض والخلاف بينه وبين اللجنة من حيث اختصاص وأهداف كل منهما، حيث يختص الاتحاد بمهنة المراجعة ويصدر عنها أصول المراجعة الدولية، وفي المقابل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهتم اللجنة بمهنة المحاسبة ويصدر عنها أصول المحاسبة الدولية، ويتخذ الاتحاد الدولي للمحاسبين مدينة نيويورك مقراً له وينبثق عن الاتحاد سبع لجان (جربوع، 2002: 14-15):

أ- اللجنة الدولية لمهنة المراجعة. ج. لجنة السلوك.

ب- لجنة تقنية المعلومات. ح. لجنة التعليم المحاسبي.

ت- لجنة القطاع العام (الحكومي). خ. لجنة العضوية.

ث- لجنة المحاسبة المالية والإدارية.

3. الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

وهي المعروفة بالسوق المشتركة وهي منظمة فوق الحكومة وسلطاتها حكومية ولكنها مقيدة بـ10 أعضاء فقط هي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة، بلجيكا، الدنمارك، اليونان، ايرلندا، لوكسمبورغ، هولندا، ويرتبط وجود هذه الجماعة بالأعضاء المشاركين والذين يجب أن يمثلوا جنسيات الدول الأعضاء لمدة محدودة، وقد قامت الجماعة الاقتصادية حتى الآن بإصدار 8 تقارير محاسبية متعلقة بالأحداث التي مرت حتى الآن وأهم هذه التقارير هو التقرير الرابع ويتعلق بالقوى العاملة والاندماج واستبدال الأسهم واحتياجات

الإصدار وتأثير العمال من خلال النقابات العمالية كما تم إصدار 6 تقارير مقترحة وأهم هذه التقارير هو التقرير المتعلق بالقوائم المالية الموحدة، أما باقي التقارير فتتعلق بتنظيم الإدارة والدراسات التي يجب أن يقوم بها المراجع والقوائم المؤقتة والمعلومات المتعلقة بالعمالة والاستثمارات(القباني،2003: 6).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.المجمع العربي للمحاسبين القانونيين :

تأسس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين في العاصمة البريطانية (لندن) في عام 1983 حيث التقى عدد من قادة مهنة المحاسبة في العالم العربي في مقـر الجمعيـة البريطانيـة للمحاسـبين القانونيين، وقد تم الاتفاق على تأسيس هيئة مهنية تعنى بشؤون مهنة المحاسبة والمراجعـة فـي العالم العربي، وبعد عام واحد أي في سنة 1984 أسس المجمع جمعية مهنية له في الأردن تعرف باسم "جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين " تمكنت هذه الجمعية فـي عـام 1987 مـن الحصول على عضوية أكبر مجمع مهني في العالم وهو " الاتحاد الدولي للمحاسـبين " واللجنـة الدولية لمهنة المراجعة وهي الآن عضو في مجلس إدارة هذه اللجان، ويصدر عن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين مجلة مهنية تعرف باسم " مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين " يمـنح المجمع شهادة مهنية " محاسب قانوني عربي " بعد دراسة منهاج محدد واجتياز الامتحانات التـي تعقد في مراكز منتشرة في العديد من العواصم والمدن العربية (جربوع، 2002: 17).

5. الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب:

تأسس الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب في عقد السبعينيات من القرن الماضـي فـي القاهرة وقد أسس له معهد في عام 1979 يعرف باسم " المعهد العربي للمحاسبة والتـدقيق " لـه فروع ومراكز امتحانات في معظم الدول العربية ، يمنح المعهد شهادة مهنية تؤهل حاملها ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق في العالم العربي (جربوع، 2002: 16).

6. جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية:

تأسست جمعية المحاسبين والمراجعين بقطاع غزة في شهر مارس عـام 1979 وقـد تـم تسجيلها بصفة رسمية في شهر يوليو 1980 م وقد كان من أهدافها الأساسية العمل على رفع مستوى مهنة المحاسبة في قطاع غزة ووضع القواعد السليمة لمزاولتها وفقاً للأصول العملية والعلمية، أما بالنسبة لأهم شروط العضوية كما تنص المادة(3) من النظام الأساسي للجمعيـة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن يكون حاصلاً على بكالوريوس محاسبة، وقد تطور عدد الأعضاء من (80) عضواً في عام 1983م حتى وصل إلى(3000)عضو الآن (جربوع، 2002: 18).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

المعيار المحاسبي الدولي رقم "14" التقارير القطاعية

تمهيد:

- ❖ إصدار المعيار.
- ❖ تعريف التقارير القطاعية.
- ❖ هدف المعيار.
- ❖ نطاق المعيار.
- ❖ تحديد القطاعات التي تقدم التقارير حولها.
- ❖ سياسات محاسبة القطاعات.
- ❖ التسعير بين القطاعات.
- ❖ الإفصاح في الشكل الرئيسي للتقرير.
- ❖ الإفصاح في الشكل الثانوي للتقرير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

إن التقارير القطاعية هي أداة لقياس أداء المؤسسات الكبرى ذات الخدمات والمنتجات المتعددة، وذلك بهدف كشف المعلومات القطاعية لكل قطاع عمل أو خدمة أو منطقة جغرافية بحيث لا يؤدي ذلك العمل إلى ضرر بالمركز التنافسي للمؤسسة وهذا التحليل القطاعي يفيد مستخدمي المعلومات بإعطائهم معلومات ذات مغزى أكبر عن قطاعات المؤسسات، علما بان كل نشاط عمل أو خدمة له هيكل تنظيمي وحجم ربحية ومستوى نمو ومستوى مخاطرة يختلف عن القطاعات الأخرى (Davies & Boczko, 2005 : 223).

وحيث إن الهدف من إلزام المنشآت بالإفصاح عن قطاعاتها الأساسية هو نشر معلومات عن أنواع نشاطات الأعمال المختلفة التي تزاولها المؤسسة والظروف الاقتصادية المختلفة التي تعمل فيها وذلك بغرض مساعدة الإدارة في ***(حماد، 2005: 734):***

1. الحصول على فهم أفضل لمدى نجاح أو فشل المؤسسة.
2. الحصول على تقدير أفضل لقدرة المؤسسة على توليد الإيرادات والأرباح والتدفقات النقدية.
3. التوصل إلى قرار أفضل يستند على معلومات أكثر دقة عن واقع المؤسسة.

أولاً: إصدار المعيار رقم (14):

إن المعيار المحاسبي الدولي رقم "14" المعاد صياغته في العام 1994 يسري على البيانات المالية للفترات التي تبدأ بتاريخ أول تموز 1998 أو ما بعدها (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999: 259).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: تعريف التقارير القطاعية:

تعرف التقارير القطاعية بأنها المعلومات المتعلقة بالمكونات المختلفة لعمليات المنظمة وكذلك المعلومات المتعلقة بمنتجات المنظمة وخدماتها ومناطقها الجغرافية وعملائها الرئيسيين ***(حماد، 2005: 731).***

كما تعرف : بأنها أي جزء من أنشطة المنظمة يحتاج المدير المسئول عنه إلى بيانات عن التكاليف والإيرادات والأرباح الخاصة بهذا القطاع (جارسون ونورين، 2002: 602).

ثالثاً : هدف المعيار المحاسبي الدولي 14:

إن هدف هذا المعيار وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاع ومعلومات حول مختلف أنواع المنتجات والخدمات التي تنتجها المنظمة ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها لمساعدة مستخدمي البيانات المالية في تقييم أداء قطاعات المنظمة وفرص النمو ومعدلات الربحية ومخاطر الاستثمار حسب التالي(سابا وشركاه،1997: 261):

1. فهم أفضل لأداء المنظمة.
2. تقييم أفضل لمخاطر وعوائد المنظمة.
3. تكوين أحكام حول المنظمة ككل مدعومة بشكل أفضل بالمعلومات.

رابعاً: نطاق المعيار:

إن نطاق هذا المعيار يجب أن يطبق على جميع القوائم المالية والمنشآت حسب الشروط التالية *(سابا وشركاه، 1997: 261):*

1. يجب أن يطبق هذا المعيار في المجموعات الكاملة للبيانات المالية المنشورة التي تمتثل لمعايير المحاسبة الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. يجب تطبيق هذا المعيار في التقرير عن المعلومات المالية القطاعية لمنظمه يغطي نشاطها صناعات وخدمات ومناطق جغرافيه مختلفة.

3. يجب أن يطبق هذا المعيار على المنشآت التي يتم تداول أوراقها المالية الخاصة بحقوق الملكية أو الديون من قبل الجمهور وكذلك المنشآت التي هي في مرحلة إصدار أوراق مالية خاصة بحقوق الملكية أو الديون العامة للأوراق المالية.

4. إذا قامت المنشأة التي أسهمها غير متداولة من قبل الجمهور بإعداد بيانات مالية تمتثل لمعايير المحاسبة الدولية فإن هذا المعيار يشجع تلك المنشأة على الإفصاح عن البيانات المالية حسب القطاع اختيارياً.

5. إذا أرادت منشأة أوراقها المالية غير متداولة من قبل الجمهور أن تفصح عن المعلومات حسب القطاع اختيارياً في بياناتها المالية فإنه يجب على هذه المنشأة الامتثال كلياً لمتطلبات هذا المعيار.

خامساً :_تحديد القطاعات التي تقدم التقارير حولها:

يعرف القطاع التشغيلي: هو كل جزء أساسي في المنشأة يكون له نشاط تشغيلي يتحقق منه إيراد وينتج عنه مصروف، ويتم تحليل نتائج عملياته بشكل مستمر من قبل الإدارة التنفيذية للمنشأة، وتوفير المعلومات المالية الخاصة به بشكل منفصل(حماد، 2005: 795).

لتسهيل عملية تحديد القطاعات لدى المنشآت والمصارف تم وضع معايير محددة تساعد الإدارة في تحديد القطاعات لديها وهي (جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، 1997: 212):

1. يجب تحديد قطاع عمل أو قطاع جغرافي على أنه قطاع تقدم عنه التقارير إذا كان يتم الحصول على معظم إيراده من مبيعات لعملاء خارجيين وتحقق ما يلي:

ا. إذا بلغت نتيجة القطاع ربحاً أو خسارة 10% أو أكثر من النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. إذا بلغ إيراد القطاع من المبيعات لعملاء خارجيين ومن عمليات مع قطاعات أخرى 10% أو أكثر من إجمالي الإيراد الخارجي والداخلي من كافة القطاعات.

ج. إذا بلغت موجودات القطاع10 % أو أكثر من إجمالي موجودات كافة القطاعات.

2. يمكن دمج قطاعي عمل أو أكثر أو قطاعين جغرافيين أو أكثر تصدر عنهما التقارير داخلياً والتي هي متشابهة إلى حد كبير كوحدة عمل واحدة، في الحالات التالية:

أ. إذا كانت تظهر أداء مالياً متشابهاً على المدى الطويل.

ب. إذا كانت متشابهة في كافة العوامل مثل طبيعة الخدمات، والمنتجات، فئة العميل.

3. إذا كان قطاع تقدم عنه التقارير داخلياً أقل من حدود الأهمية المنصوص عليه وهي 10%:

أ. يمكن تحديد ذلك القطاع على أنه قطاع تقدم التقارير عنه برغم حجمه.

ب. إذا لم يحدد لقطاع على أنه قطاع تقدم التقارير عنه برغم حجمه فإنه يمكن دمج هذا القطاع مع قطاع أخر تقدم التقارير عنه.

4. إذا شكل إجمالي الإيراد الخارجي الذي يعزى إلى القطاعات التي تقدم عنها التقارير أقل من 75% من إجمالي الإيراد الموحد أو إيراد المنشأة فإنه يجب تحديد قطاعات إضافية على أنها قطاعات تقدم التقارير عنها حتى وأن كانت لا تلبي المستوى البالغ 10% المنصوص عليه.

5. إذا حدد قطاع على أنه قطاع تقدم التقارير عنه في الفترة الحالية لأنه يحقق المستويات المناسبة البالغة 10% فإنه يجب إعادة تقديم بيانات القطاع للفترة السابقة لأغراض المقارنة.

سادساً: التسعير الداخلي بين القطاعات:

لا يمكن تحديد المبيعات المتبادلة بين القطاعات وكذلك الإيرادات التشغيلية الأخرى المتبادلة على أساس نفس سياسة التعامل مع الغير، لذا يصبح من المفيد الإفصاح عن قيمة هذه الإيرادات وكذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توضيح أسس التسعير الداخلي فيما بين القطاعات (مثل : القيمة السوقية العادلة أو التكلفة أو السعر السوقي *(سابا،1997: 266)*.

سابعاً: سياسات محاسبة القطاعات:

تعرف السياسات المحاسبية بأنها مبادئ وأسس واتفاقات وقواعد وممارسات محددة تأخذ بها المنظمة عند إعداد وتقديم قوائمها المالية ***(حماد ، 2005 : 755)***.

ومن أهم سياسات محاسبة القطاعات ما يلي*(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999: 278):*

1. يجب إعداد معلومات القطاعات بحيث تتفق مع السياسات المحاسبية المعتمدة لإعداد وعرض البيانات المالية للمجموعة الموحدة.
2. الموجودات التي يستخدمها بشكل مشترك قطاعان أو أكثر يجب تخصيصها للقطاعات المشتركة فيها.
3. تعتمد طريقة تخصيص بنود الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات على القطاعات على عوامل متعددة مثل طبيعة هذه البنود والأنشطة التي يقوم بها القطاع، وحجم استفادة القطاع من هذه البنود وليس من المناسب تحديد أساس واحد للتخصيص الذي يجب أن تتبناه كافة المنشآت، كما أنه ليس من المناسب فرض تخصيص بنود المنشأة الخاصة بالموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات التي تتعلق بشكل مشترك بقطاعين أو أكثر على أساس الأهواء الشخصية.

ثامناً: الإفصاح في الشكل الرئيس للتقرير:

يتم الإفصاح عن المعلومات التالية لكل قطاع من القطاعات المختارة *(حماد،2005: 773)*:

1. إيرادات القطاع مع إفصاح مستقل عن الإيرادات الناشئة من العملاء الخارجيين والإيرادات الناشئة من العملاء الداخليين (أي من القطاعات الأخرى) أي ينبغي وصف طبيعة إيراد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاع على النحو المحدد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 14 (أي الإفصاح عن كل إيراد على حدة من الإيرادات الناشئة عن مبيعات السلع وتقديم الخدمات، الفائدة، وتوزيعات الأسهم، وكذلك الإيرادات الناتجة من تبادل السلع والخدمات).

2. نتيجة أعمال القطاع.
3. دخل الفائدة ودخل توزيعات الأسهم ومصروفات الفائدة القابلة للتخصيص مباشرة للقطاع أو التي يمكن تخصيصها بدرجة معقولة للقطاع بشكل مستقل، فيما عدا أنه لا توجد حاجة لإجراء ذلك بالنسبة للقطاعات التي تكون عملياتها ذات طابع مالي بدرجة أساسية.
4. مجموع قيم الأصول.
5. قيم التزامات القطاع.
6. الالتزامات التي يمكن تخصيصها مباشرة لقطاع معين أو توزيعها على القطاعات على أساس معقول.
7. إجمالي النفقات اللازمة للاستحواذ على أصول القطاع أثناء الفترة التي يغطيها التقرير ويشار إليها(بالنفقات الرأسمالية).
8. مجموع مصروفات الاستهلاك المرتبطة بأصول القطاع والمدرجة ضمن نتائج القطاع عن الفترة التي يغطيها التقرير.
9. طبيعة أي بند إيراد أو مصروف ينبغي الإفصاح عنه نتيجة لجوهريته سواء من حيث الحجم أو الطبيعة أو معدل الحدوث وذلك لشرح وتفسير أداء القطاع عن الفترة.
10. طبيعة ومقدار البنود غير العادية القابلة للتخصيص مباشرة إلى قطاع معين أو قابلة للتوزيع عليه بدرجة معقولة من الدقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11. المصروفات غير النقدية الكبيرة – من غير الاستهلاك – والتي تم استقطاعها عند الوصول لنتائج القطاع.

12. نصيب القطاع في ربح أو خسارة الشركات الزميلة أو المشروعات المشتركة أو الاستثمارات الأخرى.

تاسعاً: الإفصاح في الشكل الثانوي للتقرير:

ويتم الإفصاح عن المعلومات الثانوية للقطاعات حسب البنود التالية (جريونينج،2006 :382):

1. إذا كان الشكل الرئيس لتقديم معلومات القطاعات للمنشأة هو قطاعات العمل فإنه يجب تقديم التقارير عن المعلومات التالية:

أ. إيراد القطاع من العملاء الخارجيين حسب المنطقة الجغرافية بناء على الموقع الجغرافي لعملائها لكل قطاع جغرافي يبلغ إيراده من المبيعات للعملاء الخارجيين 10% أو أكثر من إجمالي إيراد المنشأة.

ب. إجمالي المبلغ المسجل لموجودات القطاع حسب الموقع الجغرافي للموجودات لكل قطاع جغرافي تبلغ الموجودات القطاعية 10% أو أكثر من إجمالي موجودات كافة القطاعات.

ج. إجمالي التكلفة التي تم تكبدها خلال الفترة، لامتلاك موجودات قطاعية يتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة واحدة (ممتلكات ومصانع ومعدات وموجودات غير ملموسة) حسب الموقع الجغرافي للموجودات لكل قطاع جغرافي تبلغ الموجودات القطاعية 10% أو أكثر من إجمالي موجودات كافة القطاعات الجغرافية .

2. إذا كان الشكل الرئيس لتقديم المعلومات الخاصة بالقطاعات للمنشأة هو القطاعات الجغرافية (سواء بناء على موقع الموجودات أو موقع العملاء) فإن كل قطاع عمل يبلغ إيراده من المبيعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية أو الموجودات القطاعية 10% أو أكثر من إجمالي موجودات وإيرادات كافة قطاعات العمل فيجب على المنظمة أن تقدم المعلومات التالية:

أ. إيراد القطاع من العملاء الخارجيين.

ب. إجمالي المبلغ المسجل لموجودات القطاع .

ج. إجمالي التكلفة المتكبدة خلال الفترة لامتلاك موجودات القطاع التي يتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة واحدة (الممتلكات والمصانع والمعدات والموجودات غير الملموسة).

3. إذا كان الشكل الرئيس لتقديم المعلومات حول القطاعات للمنشأة حسب القطاعات الجغرافية المبنية على موقع الموجودات، وإذا كان موقع عملائها يختلف عن موقع موجوداتها، عندئذ يجب على المنشأة تقديم التقارير حول الإيراد من المبيعات للعملاء الخارجيين لكل قطاع جغرافي مبني على العملاء يبلغ إيراده من المبيعات للعملاء الخارجيين 10% أو أكثر من إجمالي إيراد المنشأة من المبيعات للعملاء الخارجيين.

4. إذا كان الشكل الرئيس لتقديم المعلومات حول القطاعات للمنشأة حسب القطاعات الجغرافية بناء على موقع العملاء، وإذا كانت موجودات المنشأة الموجودة في مناطق جغرافية تختلف عن مناطق عملائه عندئذ يجب على المنشأة تقديم التقارير حول المعلومات القطاعية لكل قطاع جغرافي بناء على الموجودات يبلغ إيراده من المبيعات للعملاء الخارجيين أو موجودات القطاع 10% أو أكثر من إجمالي المبالغ للمنشأة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

التقارير القطاعية ودعم الإدارة المصرفية

- **مقدمة:**

إن التقارير القطاعية هي أداة من أدوات الرقابة وتقييم الأداء في المصرف فهي السياسة التي تستخدم لتقرير مدى تحقيق القطاعات المختلفة ومراكز المسؤولية للأهداف الموضوعة مقدما، والوقوف على الانحرافات وتفسير أسبابها، وتحديد أوجه التصحيح المناسبة(سلطان،2005 :127).

ولكي تستطيع الإدارة تحقيق النجاح والكفاءة الإدارية فلا بد أن يكون لها دور فاعل في العلاقة التي تربط كافة الأقسام والقطاعات بعضها البعض على أساس التعاون والعمل لتحقيق أهداف المنظمة الكلية، حيث إن النجاح الإداري يحسن مستوى أداء المنظمة(الحسيني، الدوري،2000 :231).

ومن أفضل الطرق لإعداد التقارير القطاعية هو الأخذ بمفهوم الإدارة، أي إعداد التقارير القطاعية على أساس الهيكل التنظيمي للمصرف، وإن من أهم العوامل التنظيمية المؤثرة في بناء الهيكل التنظيمي للمصرف وتقسيمه إلى قطاعات عمل وأنشطة ما يلي(حنفي،2003: 480):

1. درجة التخصص وتقسيم العمل المطبق في المصرف.
2. فلسفة الإدارة واتجاهاتها نحو تطبيق الرقابة لكل قطاع ومركز ووحدة النشاط وطبيعة التقارير الرقابية المستخدمة من تقارير مالية ومرحلية وقطاعية.
3. درجة المركزية المطبقة في اتخاذ القرارات وتنفيذ العمليات والأنشطة الإدارية المختلفة (التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة) في المصرف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تم تسمية هذا الفصل (التقارير القطاعية ودعم الإدارة المصرفية) ويحتوي على مبحثين الأول بعنوان التقارير القطاعية المصرفية ويتحدث فيه عن ربحية القطاعات والعملاء وميزانية القطاعات والإفصاح ومشكلات القطاعات ودور التقارير القطاعية في دعم كفاءة الإدارة المصرفية.

أما المبحث الثاني بعنوان المصارف الفلسطينية ويستعرض دور سلطة النقد الفلسطينية ولمحة تاريخية عن نشأة المصارف في فلسطين والمشكلات التي تواجه العمل المصرفي وعلاقة سلطة النقد مع المصارف وجمعية البنوك في فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: التقارير القطاعية المصرفية

- ❖ تمهيد
- ❖ المدخل الإداري لقطاعات المصرف.
- ❖ الإدارة والإفصاح القطاعي.
- ❖ مفهوم ربحية القطاع.
- ❖ تحليل ربحية العملاء.
- ❖ موجودات ومطلوبات القطاع.
- ❖ المعوقات والمشكلات التي تواجه الإفصاح القطاعي.
- ❖ دور التقارير القطاعية في دعم كفاءة وفاعلية الإدارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*** تمهيد:**

إن عملية التخطيط واتخاذ القرارات الإدارية تعتبر إحدى المهام الصعبة والمعقدة التي يجب على الإدارة ممارستها وتزداد صعوبة اتخاذ القرارات بزيادة البدائل المتاحة ونقص المعلومات وتستخدم المعلومات المحاسبية كالتكاليف والإيرادات والأرباح والخسائر والتقارير المالية المرحلية والقطاعية لاتخاذ القرارات الإدارية المختلفة ويجب على الإدارة أن تكون قادرة على تمييز وتحديد التكاليف والإيرادات وكافة المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات(ظاهر،2002: 349).

حيث توفر التقارير المالية المرحلية والقطاعية للإدارة قاعدة من المعلومات تساعدها في القيام بوظائفها، ولتحسين فاعلية التقارير المالية بشأن القطاعات يجب أن تكون هذه التقارير متمشية مع التقارير الداخلية للمصرف أي يتم تحديد القطاعات حسب الهيكل التنظيمي الداخلي بمعنى الأخذ بوجهة نظر الإدارة(حماد، 2005: 739).

إن قيام المنظمات والمؤسسات بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي التقارير القطاعية تساعدها في وضع أسس منطقية لتوزيع التكاليف على القطاعات وتحديد ربحية العملاء ومعدل العائد لقطاع معين مما يوفر لها قاعدة من المعلومات تساعدها على التخطيط واتخاذ القرارات(جار سون، نورين،2002 :605).

أولاً: المدخل الإداري لقطاعات المصرف:

وتتبع المهنة حالياً مدخلاً جديداً فيما يتعلق بتحديد القطاعات داخل المصرف يعرف" بمدخل الإدارة" أي تحديد القطاعات لأغراض إعداد التقارير المالية القطاعية حيث تبقى على نفس الأسس التي تتبعها المنظمة في قطاعاتها لأغراض التقارير الداخلية، بمعنى آخر يتم تحديد القطاعات على أساس الهيكل التنظيمي الداخلي للمصرف، ويتميز هذا المدخل بالآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. تمكين المستخدمين من معرفة الهيكل التنظيمي الداخلي للمصرف و هو في حد ذاته معلومة مفيدة.
2. يزيد من احتمال توفير إدارة المصرف لمعلومات أكثر تفصيلاً.
3. يكون باستطاعة المستخدمين رؤية المصرف كما تراه إدارته مما يزيد مقدرتهم على التنبؤ بأفعال أو ردود أفعال إدارة المصرف التي لها آثار مهمة على التدفقات النقدية والأرباح التي يتوقعها المصرف.
4. تقلل من تكلفة توفير المعلومات القطاعية وذلك لأن المعلومات الأساسية يتم توفيرها لأغراض الإدارة الداخلية للمصرف ويمكن تعديلها لأغراض التقارير القطاعية.
5. يزيد الموضوعية والمصداقية والثقة في بيانات التقرير القطاعي حسب مدخل الإدارة. "1"

ثانياً:الإدارة والإفصاح القطاعي:

يوجد اتجاهين محددين للإفصاح عن المعلومات القطاعية هما الإفصاح الوقائي والذي يهدف إلى حماية المجتمع المالي، ويعني أن القوائم المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، ويترتب على هذا الاتجاه في الإفصاح أن المعلومات المالية يجب أن تكون على درجه كبيره من الموضوعية حتى لا يساء استخدامها، والاتجاه الآخر هو الإفصاح التثقيفي ومعناه الإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات، ولعل التقارير القطاعية هي أحد صور الإفصاح التثقيفي، كما أن هناك مستويات مختلفة للإفصاح يجب على المحاسب اختيار المستوى المناسب الذي يمكن من خلاله توصيل المعلومات مستخدمي القوائم المالية والإدارة وفي ذلك يمكن تمييز ثلاثة مستويات هي (لطفي،2007: 33):

---

1. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ،2007 www.socpa.org.sa/as/as15/as1502htm)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-مستوى الإفصاح الوصفي:

يختص هذا المستوى بالإفصاح عن معلومات وصفية متعلقة بقطاعات المصرف المختلفة مثل: قائمة بالقطاعات المهمة للمصرف، وصف للقطاعات وأساس التقسيم المستخدم، وصف للفلسفة المتبعة في تحديد أسعار التحويل بين القطاعات.

2-مستوى الإفصاح الكمي والشامل:

وفي ظل هذا المستوى يتم الإفصاح عن معلومات كمية متعلقة بقطاعات المصرف المختلفة مثل المبيعات القطاعية، سواء للعملاء الخارجيين أو المبيعات والتحويلات للقطاعات الأخرى، وأرباح أو خسائر التشغيل للقطاع، والأصول المخصصة للقطاع.

3-مستوى الإفصاح الفعال:

ويعني هذا المستوى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار وفي ظله يتم الإفصاح عن المعلومات الملائمة سواء كانت وصفية أو كمية تؤثر على قرارات الإدارة المصرفية وهو يندرج تحت الإفصاح التثقيفي بما يحققه من الإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات، وهو الأمر الذي يعطي فائدة لمستخدمي القوائم المالية في ضوء اعتبارات الأهمية النسبية ومفهوم التكلفة والعائد من المعلومات المحاسبية.

ثالثاً :مفهوم ربحية القطاع:

ويتضمن مفهوم ربحية القطاع البنود التالية(حماد،2003: 373):

1-يتحدد نتائج أعمال القطاعات التشغيلية من خلال خصم المصروفات التشغيلية للقطاع من إيراداته التشغيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-إيراد القطاع هي الإيرادات الناتجة من مبيعات خارجية أو مبيعات داخليه لقطاعات المصرف ولا يشمل إيراد القطاع البنود غير العادية أو أرباح الأسهم أو مبيعات استثماريه.

3-مصروف القطاع هو المصروف الناتج عن الأنشطة التشغيلية للقطاع والذي يعزى مباشره لهذا القطاع.

4-يتم تخصيص التكاليف المشتركة على القطاعات حسب استفادة كل قطاع من هذه المصاريف.

5-التكاليف العامة والتي لا يمكن تتبعها لا توزع على القطاعات حيث لن تكون ذات فائدة في نتائج أعمال القطاع.

وفيما يلي: قائمة الدخل والميزانية القطاعية الخاصة لبنك القدس للتنمية والاستثمار مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عند توزيع التكاليف أو الإيرادات أو الموجودات أو المطلوبات أن يتم استخدام أساليب وطرق علمية في عملية التوزيع أو التخصيص لهذه البنود حتى تكون التكاليف ملائمة لاتخاذ القرار مثل نظام التكاليف المبني على الأنشطة أو التكاليف المتغيرة وعدم الاعتماد على التقديرات أو الأهواء الشخصية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*جدول رقم(1): قائمة الدخل القطاعية الخاصة بنك القدس للتنمية والاستثمار عن الفترة المنتهية 2006/12/31

بنود الإيرادات	2006/12/31	قطاع القروض	قطاع التسهيلات التجارية	قطاع الاستثمار والخزينة	القطاع التجاري	قطاع الخدمات العملاء	قطاع الخدمات المساندة
فوائد دائنة	5139869	1409749	1073166	2656954	–	–	–
فوائد مدينة	(2194853)	–	–	(2194853)	–	–	–
صافي إيرادات الفوائد	2945016	1409749	1073166	462101	–	–	–
العمولات	585268	117054	87790	–	146317	234107	–
صافي الفوائد والعمولات	3530284	1626803	1160956	462101	146317	234107	–
المسترد من مخصص تدني التسهيلات	417480	250488	166992	–	–	–	–
أرباح العملات الأجنبية	172732	–	–	172732	–	–	–
أرباح استثمار اسهم	82456	–	–	82456	–	–	–
إيرادات أخرى	34970	–	–	–	10491	24479	–
إجمالي الدخل	4237922	1777291	1327948	717289	156808	248586	–

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنود المصروفات	2006/12/31	قطاع القروض	قطاع التسهيلات التجارية	قطاع الاستثمار	القطاع التجاري	قطاع خدمات العملاء	قطاع الخدمات المساندة
نفقات الموظفين	(1875755)	468938	318878	393908	131305	375151	187575
مصروفات أخرى	(911194)	1822240	136680	173129	164015	209575	45560
مصاريف سلطة النقد	(14175)	3215	3725	3865	3235	135	–
استهلاكات	(182055)	36411	32770	40052	27308	38232	7282
مخصص تدني تسهيلات مباشرة	(3290056)	1974034	1316022	–	–	–	–
مخصص تعريف نهاية الخدمة	(133506)	26701	20025	22696	24033	33376	6675
مخصصات متنوعة	(29129)	16317	12812	–	–	–	–
خسائر موجودات ثابتة	(193)	–	–	–	–	193	–
إجمالي المصاريف	(6436063)	2707856	1840912	633650	349896	656657	247092
الأرباح والخسائر	(2198141)	(930565)	(512964)	83639	(193088)	(398071)	(247092)

(بنك القدس ، 2007: 16)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: تحليل ربحية العملاء:

إن أكبر مورد دخل لأرباح المصارف هي قيم الفوائد والعمولات المستوفاة من العملاء، حيث تقوم المصارف والمؤسسات التي تعمل على تحليل ربحية عملائها بتحديد أسعار الخدمات والمبيعات حسب الجهد والوقت اللذان تقدمهما لعملائها لإنجاز المعاملات، بينما يوجد مجموعه أخرى من العملاء لا يتطلب إنجاز المعاملات هذا الوقت والجهد، وبالتالي من غير العدل تسعير الخدمات للفئتين بنفس القيمة.

إن المؤسسات والمنشأت اللتان تقومان بتحليل ربحية عملائها قد تفاجأ من أن معظم إيراداتها يأتي من عدد قليل من العملاء، كذلك قد يتم استهلاك غالبية الموارد من قبل عملاء العائد منهم لا يغطي الموارد التي يستهلكوها فضلا عن تحقيق الربح.

مما سبق يتبين أنه يجب على المؤسسات والمنشأت القيام بتحليل ربحية عملائها وتحديد أسعار الخدمات والمبيعات على أساس التكلفة والعائد(جاريسون، نورين،2002: 612).

خامساً: موجودات ومطلوبات القطاع:

* المقصود بالأصول المخصصة للقطاع تلك الأصول الملموسة وغير الملموسة التي تستخدم بالكامل في ذلك القطاع المعين فقط، وكذلك حصة القطاع في الأصول التي تستخدم مشاركة بين قطاعين أو أكثر، وبالنسبة للأصول التي تستخدم مشاركة بين أكثر من قطاع فتوزع على تلك القطاعات المستفيدة على أساس منطقي ومقبول، أما بالنسبة للأصول التي يحتفظ بها المصرف للأغراض العامة ولا تستخدم في العمليات التشغيلية لأي قطاع محدد بذاته فلا ينبغي توزيعها على القطاعات التشغيلية المختلفة (جريونينج، 2006: 381).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* كذلك بالنسبة لمطلوبات القطاع فهي تلك المطلوبات التشغيلية التي تنتج عن الأنشطة التـــشغيلية لقطاع معين أو يمكن تخصيصها لقطاع علـــى أســـاس معقـــول(المجمـــع العربـــي للمحاســـبين القانونيين،2000: 13/14).

* وفيما يلي: جدول التوزيعات القطاعية لميزانية بنك القدس للتنمية والاستثمار عن الفترة المنتهية 2006/12/31.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2): جدول التوزيعات القطاعية لميزانية بنك القدس للتنمية والاستثمار عن الفترة المنتهية 2006/12/31.

البيان	2006/12/31	قطاع القروض	قطاع التسهيلات التجارية	قطاع الخزينة والاستثمار	القطاع التجاري	قطاع الخدمات عملاء	قطاع الخدمات المساندة
نقد في الخزينة	4029212	–	–	4049212	–	–	–
أرصدة لدى بنوك محلية	40436707	–	–	40436707	–	–	–
أرصدة لدى بنوك خارجية	47886712	–	–	28466456	2372245	17048011	–
أرصدة لدى سلطة النقد	6779824	–	–	6779824	–	–	–
تسهيلات ائتمانية مباشرة	34224341	8591279	16271432	–	9361630	–	–
أ.م معدة للبيع	5483346	–	–	5483346	–	–	–
موجودات ثابتة بالصافي	762527	120000	115000	130000	110000	117000	170527
أرصدة مدينة أخرى	8567525	856752	1713505	3427010	1285128	642565	642565
إجمالي الموجودات	148190194	9568031	18099937	88772555	13129003	17807576	813092

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البيان	2006/12/31	قطاع القروض	قطاع التسهيلات التجارية	قطاع الخزينة والاستثمار	القطاع التجاري	قطاع الخدمات عملاء	قطاع الخدمات المساندة
ودائع بنوك	31342404	–	–	31342404	–	–	–
ودائع عملاء	59358587	6112685	14218625	9347984	11871717	17807576	–
تأمينات نقدية	4382674	1216215	2385685	–	780774	–	–
مخصصات متنوعة	770919	500919	270000	–	–	–	–
أرصدة دائنة	4702612	1738212	1225627	449169	476512	–	813092
صافي حقوق المساهمين	47632998	–	–	47632998	–	–	–
إجمالي المطلوبات	148190194	9568031	18099937	88772555	13129003	17807576	813092

(بنك القدس ، 2007: 16)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: المعوقات والمشكلات التي تواجه الإفصاح القطاعي:

إن الإفصاح القطاعي يواجه العديد من المشاكل والمعوقات وهي كالتالي(حماد،2005: 716):

1. وجود تكاليف إضافية مترتبة على الإفصاح القطاعي تشمل تكاليف تصميم وتشغيل الأنظمة المحاسبية وتدريب العاملين.

2.هناك صعوبة في مقارنة نتائج القطاعات بين المنشآت المتماثلة عند استخدام أساليب محاسبيه مختلفة.

3.الإفصاح عن التقارير القطاعية قد يؤدي إلى تعقيد الحسابات والقوائم والاختلاف في تخصيص التكاليف مما يحد من فائدة المعلومات القطاعية.

4. إن تقسيم المصرف والمؤسسات إلى قطاعات عمل وأنشطة يكتنفها العديد من الصعوبات مثل فصل الأعمال المتداخلة وتوزيع الإيرادات والمصاريف المشتركة وتوزيع موجودات ومطلوبات القطاعات (keith&keith,1985:340).

ويرى الباحث أنه يمكن التغلب على هذه المشكلات، فبخصوص صعوبة مقارنة نتائج القطاعات فيمكن توحيد الأساليب والسياسات المحاسبية المتبعة في المصارف وذلك حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية أما بخصوص تقسيم المصرف إلى قطاعات وارتفاع تكاليف إعداد التقارير القطاعية فيمكن إعداد التقارير القطاعية حسب مفهوم الإدارة أي حسب الهيكل التنظيمي للمصرف والاستفادة من التقارير المالية لأغراض إعداد التقارير القطاعية وبالتالي يتم تخفيض تكلفة الحصول على هذه المعلومات.

سابعاً: دور التقارير القطاعية في دعم كفاءة وفاعلية الإدارة:

إن التقارير القطاعية لها دور واضح في دعم كفاءة وفاعلية الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، بما تزودهم من معلومات تفصيلية تساعدهم في إجراء التنبؤات وتقييم أداء القطاعات والتعرف على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشاكل القطاعات وفرص النمو وحجم المبيعات والأرباح ويمكن إيجاز دور التقارير القطاعية في دعم الإدارة بما يلي(GARRISON & NOREEN، 2003:533-543):

1. مساعدة الإدارة ومستخدمي القوائم المالية على دراسة القوائم المالية وفهمها وتحليلها بصورة أفضل من الإفصاح عن المعلومات المجمعة، حيث إن المعلومات القطاعية التفصيلية تساعد المستخدمين على تقييم مؤشرات الربحية والمخاطرة والنمو لمكونات المصرف، كذلك المعلومات الخاصة بأصول وإيرادات وأرباح أو خسائر كل قطاع مما يساعد الإدارة ومستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات أكثر رشداً.

2. زيادة دقة التنبؤ بالأرباح وقدرة القطاعات في تحقيق الربحية ودقة تنبؤات المحللين الماليين في تحليل الأوضاع المالية واتجاهات التشغيل والنسب المالية مما يساعد الإدارة على التقييم واتخاذ القرارات السليمة.

3. مساعدة الإدارة والمستثمرين في اتخاذ القرارات الإدارية بما يتيحه من المعلومات التي تساعد على تحليل وتقييم التدفقات المستقبلية المتوقعة وتقييم وقتها والمخاطر المرتبطة بالاستثمارات المختلفة، الأمر الذي يترتب عليه اتخاذهم قرارات استثمارية أفضل ومن ثم تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية عن طريق التخصيص الأمثل للموارد على الفرص الاستثمارية البديلة.

4. إن التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تقييم أداء المصارف سواء للمصرف ككل أو للقطاعات الرئيسة وإجراء التنبؤات والتصورات المستقبلية بشأنها.

5. إن التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحقيق قرارات أفضل في تخصيص الموارد.

6. إن إعداد التقارير القطاعية تساعد على تحليل ربحية العميل حيث قد تفاجأ الشركات والمصارف التي تقوم بتحليل ربحية العميل من أن عدد قليل من العملاء هو الذي يحقق أغلب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أرباح الشركة أو المصرف، كما أنه من المعتاد أن يكون عدد قليل من العملاء يستهلكون مـــوارد كبيرة جداً بالنظر إلى الإيرادات المحققة من ورائهم .

7. إن إعداد التقارير القطاعية تساعد على توفير خاصية القابلية لمقارنة المعلومات المحاسبية بين القطاعات الخاصة بالمؤسسات ذات الأنشطة المتماثلة.

8. إن إعداد التقارير القطاعية وتخصيص التكاليف للقطاعات يساعد الإدارة على التنبؤ بدقة نتائج القطاعات حيث إن العمل على تقسيم التكاليف الثابتة إلى قسمين الأول تكاليف يمكن تتبعها والثاني لا يمكن تتبعها (عامة) حيث تحمل التكاليف الثابتة الممكن تتبعها على القطاعات نفسها وتظـــل التكاليف العامة منفصلة عن القطاعات هذا يمكن الإدارة من تحديد نتائج القطاعات بدقة كبيرة مما يساعدها على تقييم أداء القطاعات واتخاذ القرارات السليمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: المصارف الفلسطينية

- ❖ تمهيد.
- ❖ سلطة النقد الفلسطينية.
- ❖ لمحة تاريخية عن نشأة المصارف في فلسطين.
- ❖ هيكل الجهاز المصرفي الفلسطيني.
- ❖ المشكلات التي تواجه العمل المصرفي في فلسطين.
- ❖ تطور التسهيلات المصرفية حسب القطاعات الاقتصادية في فلسطين.
- ❖ علاقة سلطة النقد مع المصارف.
- ❖ جمعية البنوك في فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **تمهيد:**

إن للمصارف العاملة في فلسطين دور أساسي في التنمية الاقتصادية داخل فلسطين حيث بلغت إجمالي التسهيلات الائتمانية لغاية 2006/9/30م مبلغ وقدره 1890.9 مليون دولار وتتوزع هذه التسهيلات على القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل قطاع المقاولات وقطاع الخدمات والمرافق العامة وخدمات النقل وقطاع الصناعة والتعدين وقطاع الزراعة، في حين بلغت إجمالي الودائع في فلسطين لغاية 2006/9/30م مبلغ وقدره 4166.5 مليون دولار منها مبلغ 3232.7 مليون دولار في محافظات الضفة الغربية ومبلغ 933.8 مليون دولار في محافظات قطاع غزة (معهد ماس، 2007: 18).

وترتبط الأنشطة بالأهداف ارتباطاً وثيقاً وإن تعدد الأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها قد يؤدي إلى تعدد وتنوع الأنشطة والخدمات التي يقدمها حيث إن أنشطة وخدمات المصرف الحديث تتصف بالتعدد والتنوع في خدماته وإدارته وقطاعاته ودوائره (حنفي، 2002: 464).

إلا أن أداء المصارف العاملة في فلسطين تأثرت كثيراً بفعل الحصار وممارسات الاحتلال.

وقد صدر القانون رقم 2 لسنة 1997م الخاص بسلطة النقد والذي يلزم جميع المصارف العاملة في فلسطين بالالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد البيانات المالية.

أولاً: سلطة النقد الفلسطينية:

تم إنشاء سلطة النقد الفلسطينية حسب القرار 184 لسنة 1994م بإنشاء سلطة النقد الفلسطينية تكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية الكاملة لمباشرة جميع الأعمال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتصرفات التي تكفل تحقيق الأغراض التي قامت من أجلها بما في ذلك تملك العقارات والمنقولات اللازمة لسير أعمالها وممارسة نشاطها والتصرف فيها وفقاً لأحكام القانون.

يتولى إدارة سلطة النقد مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء برئاسة المحافظ وعضوية كل من:

أ. نائب المحافظ ب. ممثل عن وزارة المالية ج. ستة من كبار المتخصصين في الشؤون المصرفية والمالية والاقتصادية والقانونية القادرين على المساهمة في تحقيق أهداف سلطة النقد على ألا يكون أي منهم عاملاً في قطاع المصارف."[1]

أهداف سلطة النقد:

تهدف سلطة النقد إلى ضمان سلامة العمل المصرفي والحفاظ على الاستقرار النقدي وتشجيع النمو الاقتصادي في فلسطين وفقاً للسياسة العامة للسلطة الوطنية ولها في سبيل تحقيق هذه الأهداف القيام بما يلي وفقاً لأحكام **(قانون رقم "2" لسنة 2002)** بشأن سلطة النقد الفلسطينية:

أ- ممارسة امتياز إصدار النقد الوطني والمسكوكات في الوقت المناسب وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يفرضها القانون الخاص بإصدار النقد وتأمين الاحتياطي النقدي الضروري.

ب- تنظيم الأنشطة المصرفية وإصدار وإلغاء تراخيص المصارف والرقابة والإشراف عليها وفرض العقوبات عليها.

ت- توفير السيولة للمصارف ضمن الحدود المقررة قانوناً.

ث- وضع وتنظيم وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والسياسات الخاصة بالتعامل بالنقد الأجنبي وفقاً لأحكام قانون النقد والتسليف.

ج- الاحتفاظ باحتياطي السلطة الوطنية من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته.

---

1. (سلطة النقد الفلسطينية 2007 www.pma.gov.ps).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ح- تقديم المشورة المالية والاقتصادية للسلطة الوطنية وإجراء التحليلات الاقتصادية والنقدية بصورة منتظمة ونشر نتائجها.

خ- وضع وتنفيذ الأنظمة والقرارات والتعليمات التي تكفل المحافظة على جهاز مصرفي فعال.

د- تنظيم قيمة الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي وفقاً لأحكام قانون النقد والتسليف.

ذ- العمل كمصرف للمصارف المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة والشركات المالية ومراقبتها بما يكفل سلامة مركزها المالي وحماية حقوق المودعين.

ش-القيام بأية أعمال أخرى يُعهد بها إليها بمقتضى أي تشريع أو قانون أو اتفاقية وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.

ثانياً: لمحة تاريخية عن نشأة المصارف في فلسطين:

كان القطاع المصرفي أكثر القطاعات تضرراً نتيجة لسياسة الاحتلال الإسرائيلي وذلك من خلال الممارسات الإحتلالية فبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م حيث تم إغلاق جميع المصارف العاملة في الضفة (22 فرع) وقطاع غزة (6 فروع) بموجب الأمر العسكري رقم 7 بتاريخ 1967/6/8م حتى بداية الثمانينات، حين خسرت حكومة الاحتلال قضية أمام المحاكم لصالح بنك فلسطين المحدود في غزة عاد على أثرها المصرف ليباشر عمله اعتباراً من عام 1981م كما تم السماح لمصرف القاهرة عمان في نابلس باستئناف العمل عام 1985م ضمن إطار اتفاق وقع بين المصرف المركزي الأردني ومصرف إسرائيل وإدارة مصرف القاهرة عمان وقد ظل الفراغ المصرفي يعم كافة الأراضي المحتلة منذ بداية الاحتلال عام 1967م وحتى توقيع إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في أيلول عام 1993م، حيث بدأ عدد المصارف بالتزايد وذلك بعد فتح أربعة فروع لمصرف القاهرة عمان في الضفة الغربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آنذاك وثلاثة فروع لمصرف فلسطين المحدود في قطاع غزة حيث بلغ القطاع المصرفي (13) فرعاً في الضفة الغربية والقطاع مع نهاية العام 1993م ، كما ساهمت مذكرة التفاهم ما بين الأردن وإسرائيل عام 1993م من إعادة فتح فروع المصارف الأردنية وتنظيمها وبذلك يمكن القول أن الازدياد السريع في الفروع و النشاط المصرفي قد بدأ في أواسط عام 1994م في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة وأريحا أولاً وفي نهاية عام 1994م كانت هناك سبعة مصارف تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث أصبح عدد الفروع لكافة المصارف العاملة في فلسطين عام 1996م (60) فرعاً وحسب الإحصائيات الأخيرة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية فقد أصبح عدد المصارف حالياً في فلسطين (22) مصرفاً تملك (104) فروع سواء الوطنية أو العربية أو الأجنبية.

وتم إنشاء سلطة النقد الفلسطينية عام 1994م بموجب المرسوم الرئاسي وذلك للإشراف على إدارة السياسة النقدية لأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية والإشراف على ترخيص المصارف ومراقبتها حيث قطعت شوطاً لا يستهان به في هذا المجال حيث استهدفت سلطة النقد الفلسطينية بناء النظام المصرفي والنقدي وضمان استقراره وتشجيع النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية (أبو السعود، 2003: 46).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: هيكل الجهاز المصرفي الفلسطيني:

- ❖ يبلغ عدد المصارف الوطنية العاملة في فلسطين أحد عشر مصرف، وقد بلغ إجمالي مكاتبها وفروعها خمسة وثمانون، منها ستة وعشرون تعمل في محافظات غزة وتسعة وخمسون تعمل في محافظات الضفة الغربية.
- ❖ ويبلغ عدد المصارف العربية العاملة في فلسطين عشرة، بإجمالي عدد مكاتب وفروع سبعة وسبعون، منها ستة عشر تعمل في محافظات قطاع غزة، واحد وستون تعمل في محافظات الضفة الغربية.
- ❖ كذلك يوجد بنك أجنبي وحيد هو بنك الشرق الأوسط بفرع واحد في الضفة الغربية.
- ❖ وقد بلغ إجمالي عدد المصارف العاملة في فلسطين اثنين وعشرون مصرفاً، بإجمالي عدد مائة وثلاثة وستين فرعاً ومكتباً وذلك بنهاية الفترة 2007/12/31.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم(3) هيكل الجهاز المصرفي الفلسطيني لغاية2007/12/31

المصارف الوطنية	فروع ومكاتب قطاع غزة	فروع ومكاتب الضفة	المصارف العربية	فروع ومكاتب قطاع غزة	فروع ومكاتب الضفة
فلسطين المحدود	12	18	بنك القاهرة عمان	5	12
التجاري الفلسطيني	1	4	البنك العربي	4	21
الاستثمار الفلسطيني	1	8	بنك الأردن	2	6
الإسلامي العربي	2	6	البنك العقاري	2	3
العربي الفلسطيني	–	1	البنك التجاري الأردني	–	3
القدس للتنمية	2	8	البنك الأهلي الأردني	–	5
فلسطين الدولي	1	3	بنك الإسكان	2	8
الإسلامي الفلسطيني	6	6	البنك الأردني الكويتي	–	2
الأقصى الإسلامي	–	2	بنك الإتحاد	–	1
الرفاه	–	2	بنك الائتمان الزراعي	1	–
المؤسسة المصرفية	1	1	المصارف الأجنبية		
			بنك الشرق الأوسط	–	1
الإجمالي	26	59	الإجمالي	16	62

(سلطة النقد، بيانات غير منشورة، 2008).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: المشكلات التي تواجه العمل المصرفي في فلسطين:

إن السبب الرئيس والذي أفرز مشكلات إجرائية وتنفيذية أثرت على العمل المصرفي في فلسطين وعلى طبيعة العلاقة المصرفية بين المصارف وعملائها هو الاحتلال وممارساته حيث (التميمي،2004: 40-41):

1-تراجع أداء المصارف العاملة في فلسطين بفعل الحصار الاقتصادي والعسكري، حيث تم تقسيم مناطق السلطة الوطنية إلى كيانات صغيرة منفصلة عن بعضها البعض بفعل الحواجز العسكرية، مما أثر على عملية نقل الأموال الفائضة من المصارف المحلية إلى المصارف الإسرائيلية لتغطية حساباتها، كذلك أثر على قدرة الموظفين على الالتزام بالدوام اليومي.

2-حدث تأخير كبير في عملية وصول شيكات المقاصة سواء الصادرة من المصارف المحلية والمسحوبة على البنوك الإسرائيلية أو الواردة من البنوك الإسرائيلية والمسحوبة على البنوك المحلية، مما أدى إلى إرباك العمل العمل المصرفي، وأثرت على قدرة التاجر الفلسطيني على الوفاء بإلتزماته.

3-ازدياد حجم القروض والتسهيلات غير المسددة نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي، والحصار، وتأخر صرف الرواتب، مما فرض على المصارف زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والذي بدوره أدى إلي تراجع أرباح المصارف.

4-عدم تنفيذ الأحكام القضائية في القضايا التي ترفعها المصارف ضد المتعثرين بسبب تردي الأوضاع الأمنية والسياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **كذلك هناك بعض المشاكل الذاتية والتي تتعلق بالجهاز المصرفي الفلسطيني وسلطة النقد والسلطة الوطنية الفلسطينية** (عاشور، 2003: 410-415):

أ- عدم وجود مناخ استثماري ملائم يساعد المستثمر على اتخاذ القرار المناسب للاستثمار بسبب العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والدينية والقانونية وعوامل الثقة.

ب- عدم توافر الكوادر المدربة على الأعمال المصرفية بالرغم من توافر الخريجين في المجالات التي تحتاجها أعمال المصارف.

ت- مشاكل تتعلق بضعف البنية التحتية والتي يعيشها المجتمع الفلسطيني.

ث- الضمانات العقارية المتعلقة بالمباني والأراضي والتي تتم بعقود خارج دائرة الطابو والتي من الصعب قبولها لدى المصرف كضمانات مقابل الحصول على قروض وتسهيلات.

ج- افتقار الجهاز المصرفي إلى المؤسسة المصرفية المالية المساندة لعمله.

ح- وجود اختلال وتشوهات هيكلية في الجهاز المصرفي وذلك بسبب عدم التزام المصارف في الهدف الذي أنشئت من أجله حيث أن العديد من المصارف المتخصصة لا تمارس عملها كمصارف متخصصة وإنما تمارس عمل المصارف التجارية.

خ-ضعف التشريع المصرفي بسبب نقص بعض التشريعات، وعدم توفر محاكم مختصة تفصل في قضايا المصارف، وعدم وجود أجهزة فاعلة لتنفيذ أحكام المحاكم فضلاً عن استمرار القضايا المصرفية مطروحة في المحاكم لسنوات عديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: تطور التسهيلات المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية في فلسطين:

بلغت إجمالي التسهيلات المصرفية المباشرة لغاية 2006/12/31 مبلغ (1903.29) مليون دولار، بينما بلغت في نهاية العام السابق (1791.36) مليون دولار أي بزيادة قدرها (111.83) مليون دولار، وقد بلغت نسبة قطاعات الإنتاج السلعي في نهاية العام 2006 من الإجمالي 17.91% أي مايعادل (340.88) مليون دولار.

وبلغت نسبة قطاع الإنشاءات 10.95% من إجمالي التسهيلات المباشرة للعام 2006، أي ما يعادل (208.41) مليون دولار، و بلغت نسبة قطاعات الخدمات الإنتاجية 28.47% من إجمالي التسهيلات، أي ما يعادل (541.87) مليون دولار عن الفترة المنتهية في2006/12/31، و بلغت نسبة قطاعات الخدمات الإنتاجية عن نفس الفترة 28.22%، أي ما يعادل (537.11) مليون دولار، بينما بلغت حصة القطاع العام من التسهيلات المصرفية المباشرة (483.44) مليون دولار، أي بنسبة 25.40% من إجمالي التسهيلات حتى 2006/12/31.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم(4): التوزيع القطاعي للتسهيلات المصرفية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية

نسبة مئوية

القطاع الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القطاع الخاص	70.21	85.37	76.79	71.05	66.96	74.6
قطاع الإنتاج السلعي	20.91	24.72	22.66	18.87	17.26	17.91
الزراعة	1.15	1.7	1.53	1.3	.82	.81
التعدين	.35	.20	.17	.14	.43	.43
الصناعة	8.86	10.5	8.49	6.77	5.46	5.71
الإنشاءات	10.54	12.32	12.47	10.66	10.55	10.95
البناء	3.69	4.74	5.77	3.82	3.52	4
التعهدات العامة	5.65	6.01	5.08	5.05	4.98	4.91
شراء الأبنية والأراضي	1.2	1.57	1.61	1.79	2.05	2.04
قطاع الخدمات الإنتاجية	33.9	38.99	36.2	29.27	29.28	28.47
تمويل التجارة الداخلية	16.66	18.81	17.55	14.17	13.45	12.23
تمويل التجارة الخارجية	8.56	8.72	7.15	6.77	7	6.93
صادرات	.92	1.03	1.19	1.05	1	1.07
واردات	7.64	7.69	5.97	5.72	6	5.86
خدمات نقل	3.37	4.12	3.09	3.05	4.03	2.44
خدمات مالية	3.28	4.87	6.35	3.6	3.34	5.48
شراء أسهم	.06	.25	.04	.09	.18	.13

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياحة والفنادق	1.97	2.4	2.02	1.6	1.29	1.27
الخدمات الاجتماعية	15.41	21.66	17.93	22.91	20.42	28.22
خدمات ومرافق مختلفة	9.84	13.47	11.51	10.11	8.16	8.61
أغراض أخرى	5.56	8.19	6.41	12.79	12.26	19.61
القطاع العام	29.79	14.63	23.21	28.95	33.03	25.4
السلطة الفلسطينية	24.32	14.03	21	26.98	30.41	23.92
السلطات المحلية	.75	.46	.64	.23	.34	.29
مؤسسات القطاع العام	4.72	.14	1.57	1.73	2.29	1.18
المجموع	100	100	100	100	100	100
مجموع التسهيلات/م$	1220.7	953.7	1071.22	1422.63	1791.36	1903.29

(سلطة النقد الفلسطينية، 2007: 118)

سادساً: علاقة سلطة النقد مع المصارف:

اتخذت علاقة سلطة النقد مع المصارف عدة أشكال ومناح مهمة وبما يخدم الصالح العام للجهاز المصرفي (سلطة النقد الفلسطينية، 2006: 122-124):

1- الجانب التشاوري: قامت سلطة النقد بعقد العديد من الاجتماعات التشاورية مع المصارف العاملة في فلسطين بهدف التحاور والنقاش والوقوف عن كثب على المشاكل والصعاب التي تواجه القطاع المصرفي ورغبة من سلطة النقد في تقديم أية مساعدة ممكنة لمعالجة المشكلات التي قد تواجه أي مصرف إلى جانب تعريف الجهاز المصرفي بالجهود التي تقوم بها سلطة النقد في مختلف مجالات العمل المصرفي وتطويره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الجانب التنظيمي: قامت سلطة النقد بتسهيل عملية التفرع للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية وتوسيع شبكة الخدمات المصرفية وإن اقتصرت هذه العملية على المصارف الوطنية دون الوافدة، وفي هذا السياق أصدرت سلطة النقد موافقتها النهائية على افتتاح ستة فروع ومكاتب جديدة لثلاثة مصارف وطنية، حظي البنك الإسلامي الفلسطيني بثلاثة منها فرعين في كل من مدينة بيت لحم ومدينة جباليا ومكتب نقد في مدينة خان يونس، وحظي بنك فلسطين المحدود باثنين منها فرع في مدينة طولكم ومكتب نقد في منطقة عزون قضاء قلقيلية، وحظي البنك الإسلامي العربي بمكتب نقد في الجامعة العربية الأمريكية في جنين.

3- **الجانب الرقابي الإشرافي:** تقوم سلطة النقد بإصدار العديد من التعاميم الهادفة إلى تنظيم العمل المصرفي، والحفاظ على استمرارية تقديم الخدمات المصرفية، عالج البعض منها قضايا تتعلق بالسيولة وغسيل الأموال والمخاطر المصرفية والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

4- وخطت سلطة النقد خطوة إضافية في مجال الرقابة واستكمال الاحتياجات الرقابية وحماية حقوق المودعين والمستثمرين وسائر المتعاملين وحفاظاً لحقوق المساهمين وتعزيز الثقة في النظام المصرفي الفلسطيني من خلال دعوة المصارف إلى إنشاء وظيفة مراقبة الامتثال وذلك إسهاماً من سلطة النقد في تخفيض المخاطر التي تواجهها المصارف ورفع مستوى الشفافية فيها وتطوير علاقات عمل مجدية ومثمرة بين المصرف والمتعاملين.

وحيث أنه لا توجد في دولة فلسطين معايير محاسبية تحكم الممارسات المهنية بها فقد قامت سلطة النقد الفلسطينية باعتبارها (البنك المركزي لدولة فلسطين حالياً) بإصدار قانون رقم (2) لسنة 2002م بإلزام المصارف والمؤسسات المالية المشابهة بضرورة استخدام معايير المحاسبة الدولية عند إعدادها للبيانات المالية حسب النص التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تلتزم جميع الهيئات الخاضعة لرقابة سلطة النقد الفلسطينية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد البيانات المالية.
- في حالة تعارض أي من هذه المعايير الموصوفة في الفقرة (أ) من هذا القانون مع التشريعات المعمول بها في دولة فلسطين تسري التشريعات المحلية ويتعين على الجهات الخاضعة لرقابة سلطة النقد الفلسطينية الإفصاح عن ذلك وتأثيره على البيانات المالية.

- **سابعاً: جمعية البنوك في فلسطين دور فاعل في الحياة المصرفية الفلسطينية:**

تنشط جمعية البنوك في فلسطين لبحث أوضاع المصارف الفلسطينية بشكل دائم والحفاظ على النقد وإيجاد الحلول المناسبة للأزمات المصرفية المستجدة من وقت إلى آخر كما أنها تسعى نحو تنفيذ مخططات السياسة النقدية والمصرفية.

جمعية البنوك في فلسطين هي جمعية تعنى بشؤون المصارف الفلسطينية تأسست عام 1998 في رام الله وتلعب دوراً فاعلاً في الحياة المصرفية الفلسطينية وتتمثل أهداف الجمعية في الآتي:

– التعاون مع المؤسسات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص في كل ما من شأنه خدمة الاقتصاد الوطني وتعزيزه.

– ترعى مصالح الجمعية والأعضاء وتوثيق التعاون فيما بينهم.

– بحث القضايا المشتركة المتعلقة بمختلف أوجه نشاطات الأعضاء وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجههم.

– تبادل المعلومات والخبرات في كل ما من شأنه رفع مستوى العمل المصرفي وخدمة الأهداف المشتركة للأعضاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– تعزيز التعاون مع سلطة النقد الفلسطينية وذلك لتنفيذ مخططات السياسة النقدية والمصرفية التي تضعها وإبداء وجهة النظر بشأنها وذلك من خلال التنسيق الكامل والتشاور معها في جميع القضايا التي تهم الجهاز المصرفي وتهدف لرفع كفاءته وأدائه وتطوره.

– العمل على تسوية الخلافات بين أعضائها أو بين أعضائها وغيرهم عند تقديم طلب خطي من المتنازعين إليها، وتعمل جمعية البنوك في فلسطين باستمرار وبالتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية من أجل مساعدة المصارف الفلسطينية على العمل في ظل ظروف محلية ضاغطة وصعبة جداً (اتحاد *المصارف العربية، 2007: 44)*.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

- ❖ مقدمة
- ❖ أسلوب الدراسة
- ❖ منهجية الدراسة
- ❖ مجتمع الدراسة
- ❖ أداة الدراسة
- ❖ صدق وثبات الإستبانة
- ❖ عينة الدراسة
- ❖ تحليل النتائج وتفسيرها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **أولاً: المقدمة:**

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة وخصائص مجتمع الدراسة وعينتها وأداة الدراسة المستخدمة واختبارات صدق وثبات الإستبانة من خلال إثبات صدق الاتساق الداخلي وصدق المقارنة الطرفية والتأكد من ثبات الإستبانة من خلال اختبار ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية والتعرف على مدى اعتدالية الإستبانة واختبار الفرضيات من خلال استخدام الاختبارات الإحصائية اللازمة لإثبات أو نفي الفرضيات.

- **ثانياً: أسلوب الدراسة:**

من أنسب أساليب ومناهج البحث العلمي لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي وهذا يتطلب الحصول على معلومات كافية ودقيقة عن إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي التقارير القطاعية في المصارف العاملة في قطاع غزة، وما هي المعوقات التي تواجه عملية التطبيق، وما هي الفوائد والآثار الإيجابية التي يمكن أن تحصل عليها الإدارة المصرفية من جراء تطبيق هذا المعيار وذلك بهدف رفع كفاءة وفاعلية الإدارة المصرفية وأداء المصارف العاملة في قطاع غزة.

- **ثالثاً: منهجية الدراسة:**

تتكون منهجية الدراسة مما يلي:

أ. مصادر جمع البيانات:

تم الاعتماد على البيانات الثانوية المتمثلة في (الكتب والأبحاث المنشورة والدوريات المتخصصة والرسائل الجامعية وأوراق العمل والمقالات العلمية والإحصائيات) وقد تم زيارة عدد من المواقع الإلكترونية الخاصة بمجال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونظراً لعدم إمكانية تغطية كافة جوانب الدراسة من خلال البيانات الثانوية فقد تم الاستعانة بالبيانات الأولية لسد هذا النقص، حيث تم توزيع استبانه على عينة الدراسة خلال الفترة (2007/12/25 – 2008/1/10).

ب. مقاييس تحليل البيانات:

فرغت بيانات الإستبانة بواسطة برنامج التحليل الإحصائي SPSS ثم أجريت التحليلات الإحصائية المختلفة على هذه البيانات ومن الاختبارات الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة ما يلي:

1. التكرارات والنسب المئوية.
2. إختبار T.test لعينة واحدة.
3. معامل إرتباط بيرسون.
4. إختبار T.test لعينتين مستقلتين.
5. إختبار معامل ألفا كرونباخ.
6. إختبار التجزئة النصفية.

- **رابعاً: مجتمع الدراسة:**

تألف مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المصارف العاملة في قطاع غزة تحت مسميات مدير، مساعد مدير، رئيس قسم المحاسبة والبالغ عددهم (101) مبحوث يعملون في 33 فرع ويمثلون أربعة عشر مصرفاً حسب تصنيف سلطة النقد الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً- أداة الدراسه:

تم الحصول على البيانات اللازمه من خلال أسلوب الإستبيان الذي تم اعتمـــاده لهـــذا الغـــرض

وتتكون الإستبانة من قسمين:

***القسم الأول:** ويتكون من ثمانية أسئله وهي معلومات عامه عن عينة الإستبانة حول(المـــسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبره، عدد الدورات).

***القسم الثاني: ويتكون من ثلاثة محاور رئيسه وهي كالتالي:**

المحور الآول	المقومات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 14	11سؤال
المحور الثاني	معوقات تطبيق المصارف العامله في قطاع غزه للمعيار المحاسبي الدولي رقم 14	23سؤال
1-	معوقات تطبيق التقارير القطاعية ترجع لأسباب إدارية تنظيمية	16سؤال
2-	معوقات تطبيق التقارير القطاعية ترجع لأسباب تتعلق بالمؤهلات العلمية	3أسئلة
3-	معوقات تطبيق التقارير القطاعية ترجع لأسباب تتعلق بالتكاليف	4أسئلة
المحور الثالث	مدى إدراك الإدارة المصرفية لآهمية التقارير القطاعية	24سؤال
1-	التقارير القطاعية وتقييم أداء القطاعات والعاملين	5أسئلة
2-	التقارير القطاعية ومعالجة مشاكل القطاعات	4أسئلة
3-	التقارير القطاعية ومقدرة القطاعات في تحقيق الربحية	5أسئلة
4-	التقارير القطاعية وتحليل ربحية العميل	5أسئلة
5-	التقارير القطاعية وتنمية مبيعات الخدمات	5أسئلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **مقياس الإستبانة:**

مقياس الإستبانه المستخدم هو مقياس ليكرت الخماسي وقد تم ترميزه حسب التالي:

مدى توافر الفقرة (مقياس ليكارت الخماسي)				
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

سادساً: الصدق والثبات لأداة الدراسة :

للتحقق من صدق الإستبانة تم إعتماد الطرق التاليه:

1. صدق الأداة من خلال المحكمين:

قام الباحث بإعداد استبانه الدراسة استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسات السابقة والمراجع النظرية في مجال المعايير المحاسبية الدولية والتقارير القطاعية ومن ثم عرض الإستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين ممن لهم خبرة في مجال المعايير المحاسبية وكذلك على مجموعة من المدراء المهنيين في مجال المصارف وشركات تدقيق الحسابات الخارجية من أجل الاسترشاد بآرائهم حول الفقرات التي تضمنتها الإستبانة.

وقد أخذ الباحث بآراء المحكمين حيث حذف بعض الفقرات التي لا ترتبط بموضوع الإستبانة كما تم تعديل فقرات أخرى حتى تم التوصل إلى الصورة النهائية للإستبانة، بحيث أصبح بمقدور الباحث توزيع الإستبانة على أفراد عينة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. 2- صدق الاتساق الداخلي:

ويتبين من خلال جدول رقم (5)أن حساب معاملات الإرتباط بين درجة كل بعد من أبعاد الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة، ومعامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات كل بعد على حده والدرجة الكلية لكل بعد على حده، وذلك لمعرفة مدى إرتباط الأبعاد بالدرجة الكلية للإستبانة، وكذلك لمعرفة مدى إرتباط كل فقرة بالدرجة الكلية لكل بعد على حده.

جدول(5) معاملات الارتباط بين أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

الأبعاد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول : المقومات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 14	0.60	0.01 دالة إحصائياً
الثاني : معوقات تطبيق المصارف الفلسطينية للمعيار المحاسبي الدولي للتقارير القطاعية	0.44	0.01 دالة إحصائياً
الثالث : مدى إدراك الإدارة المصرفية لأهمية التقارير القطاعية	0.74	0.01 دالة إحصائياً

تبين من جدول رقم (6) أن أبعاد الاستبانة تتمتع بمعاملات إرتباط قوية ودالة إحصائياً، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.44 – 0.74)، وهذا يدل على أن أبعاد الاستبانة تتمتع بمعامل صدق عالي، وبما أن الاستبانة لديها ثلاثة أبعاد، فقد تم إجراء معاملات الارتباط بين فقرات كل بعد من الأبعاد والدرجة الكلية لكل بعد على حده، ويتضح ذلك من خلال الجداول التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(6) معاملات الارتباط بين فقرات بعد المقومات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي14 والدرجة الكلية للبعد

فقرات البعد	محتوى الفقره	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
9	توجد امكانيه لقيام مصرفكم بتحديث أنظمته وبرامجه بما يتلاءم مع إعداد التقارير القطاعية.	0.58	0.01 دالة
10	يقوم مصرفكم بعقد دورات علمية أو إلحاق موظفيه بدورات علمية حول المعايير المحاسبية والمعايير القطاعية.	0.64	0.01 دالة
11	توجد امكانيه لقيام مصرفكم بتحديث دليل الحسابات ليتلاءم مع التقارير القطاعية.	0.85	0.01 دالة
12	توجد امكانيه لقيام إدارة المصرف بتقسيم المصرف إلى قطاعات حتى تتمكن من إعداد التقارير القطاعية حسب أنشطة الخدمات.	0.84	0.01 دالة
13	توجد امكانيه لقيام مصرفكم بتجزئة المعلومات على نحو يتمشى مع تقارير الإدارة الداخلية.	0.79	0.01 دالة
14	توجد امكانيه لقيام مصرفكم بعمل التناسق بين المعلومات عن القطاعات وأجزاء أخرى من التقرير السنوي.	0.76	0.01 دالة
15	توجد امكانيه لقيام مصرفكم بإعداد وتصميم برنامج محوسب يساعد في إصدار التقارير القطاعية.	0.81	0.01 دالة
16	توجد إمكانية لعمل تناسق في المعلومات القطاعية والتكوين الداخلي للمصرف.	0.85	0.01 دالة
17	توجد إمكانية لتوحيد السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير القطاعية مع السياسات المحاسبية المستخدمة في التقارير المالية والتي يستخدمها المدير.	0.69	0.01 دالة
18	توجد إمكانية لدى إدارة المصرف بوضع أسس ومعايير لتخصيص التكاليف على القطاعات.	0.75	0.01 دالةً
19	توجد إمكانية لدى إدارة المصرف بوضع أسس ومعايير لتوزيع الإيرادات على القطاعات.	0.85	0.01 دالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين من جدول رقم (6) أن فقرات بعد المقومات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودالة إحصائيا عند مستوي دلالة أقل من 0.05 ، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.58– 0.85)، وهذا يدل على أن البعد الأول وفقراته يتمتع بمعامل صدق عالي.

جدول(7) معاملات الارتباط بين فقرات بعد معوقات تطبيق المصارف الفلسطينية للمعيار المحاسبي الدولي للتقارير القطاعية **والدرجة الكلية للبعد**

فقرات البعد	محتوى الفقره	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
20	لا يوجد تعليمات واضحة من قبل سلطة النقد الفلسطينية للمصارف بخصوص تطبيق معيار التقارير القطاعية.	0.37	0.01 دالة
21	عدم الإطلاع على تجارب المصارف الكبرى التي تطبق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير القطاعية.	0.69	0.01 دالة
22	لا يوجد نص قانوني يفرض على المصارف تطبيق معيار التقارير القطاعية.	0.19	0.30 غير دالة
23	لا يوجد توصيات من قبل المراجع الخارجي بخصوص تطبيق معيار التقارير القطاعية.	0.37	0.01 دالةً
24	عدم فهم الإدارة لأهمية تطبيق هذا المعيار.	0.72	0.01 دالة
25	عدم تمكن إدارة المصرف من إعادة تحديث الهياكل التنظيمية بما يتلاءم مع لتقارير القطاعية.	0.72	0.01 دالة
26	صعوبة تخصيص التكاليف المشتركة على القطاعات المختلفة.	0.67	0.01 دالة
27	صعوبة تخصيص الإيرادات المشتركة على القطاعات المختلفة.	0.61	0.01 دالة
28	النظام المحاسبي الحالي لا يفي بمتطلبات إعداد التقارير القطاعية .	0.72	0.01 دالة
29	تداخل أعمال القطاعات مع صعوبة الفصل بينهم.	0.70	0.01 دالة
30	صعوبة تسعير الخدمات المتبادلة بين القطاعات داخل المصرف.	0.75	0.01 دالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

31	انخفاض حجم العمل المصرفي في قطاع غزة الأمر الـذي لا يتطلـب إعداد التقارير القطاعية.	0.55	0.01 دالة
32	اكتفاء الإدارة بالقوائم المالية المجمعة عوضاً عن التقارير القطاعية .	0.67	0.01 دالة
33	عدم إمكانية تطوير النظام المالي بما يتلاءم مع التقارير القطاعية.	0.74	0.01 دالة
34	الإفصاح عن المعلومات القطاعية تؤدي إلي الإضرار بالمركز التنافسي للمصرف.	0.39	0.01 دالة
35	الإفصاح عن المعلومات القطاعية تؤدي إلى ضـغوط علـى المـديرين وتزيد مسؤلياتهم.	0.25	0.20 غير دالة
36	عدم توفر المؤهلات العلمية والعملية الكافية لموظفي القسم المـالي فـي المصرف لإعداد التقارير القطاعية.	0.64	0.01 دالة
37	قلة استقطاب خبراء مصرفيين في مجال التقارير القطاعية.	0.58	0.01 دالة
38	عدم اهتمام المصارف بعقد دورات حول معـايير المحاسـبة الدوليـة التقارير القطاعية.	0.61	0.01 دالة
39	ارتفاع تكاليف تطبيق هذا المعيار.	0.29	0.19غير دالة
40	المكاسب الناجمة عن تطبيق هذا المعيار أقل من تكاليفه.	0.45	0.01 دالة
41	ارتفاع تكاليف تدريب موظفي القسم المالي.	0.48	0.01 دالة
42	ارتفاع تكاليف شراء برامج خاصة بالتقارير القطاعية.	0.42	0.01 دالة

تبين من جدول رقم (7) أن فقرات بعد معوقات تطبيق المصارف للمعيـار المحاسـبي الـدولي للتقارير القطاعية تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودالة إحصائيا عند مستوي دلالة أقل مـن 0.05 ، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.37- 0.75)، وهذا يدل على أن البعد الثـاني وفقراتـه يتمتع بمعامل صدق عالي، بإستثناء الفقرات رقم (22 ، 35 ، 39) غير دالات إحصائياً فلذلك تم حذفهم من البعد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(8) معاملات الارتباط بين فقرات بعد مدى إدراك الإدارة المصرفية لأهمية التقارير القطاعية والدرجة الكلية للبعد

فقرات البعد	محتوى الفقرة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
43	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد في عمل مقارنات بين القطاعات لتقييم أداء العاملين فيها كل حسب إنجازه.	0.76	0.01 دالة
44	في حال تطبيق التقارير القطاعية تساعد الإدارة في قياس مدى تحقيق القطاع للهدف المرسوم له أو انحرافه عنه مما يساعد في تقييم أداء العاملين.	0.70	0.01 دالة
45	في حال تطبيق التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تقييم أداء العاملين لكل قطاع كل حسب إنجازه.	0.74	0.01 دالة
46	في حال إعداد التقارير القطاعية تؤدي إلي تقديم معلومات كافية وملائمة لمتخذي القرار.	0.83	0.01 دالة
47	في حال الإفصاح عن المعلومات القطاعية تؤدي إلى جودة المعلومات اللازمة لتقييم أداء العاملين.	0.67	0.01 دالة
48	تطبيق التقارير القطاعية تساعد الإدارة ومسئولي القطاعات في معرفة المخاطر المحيطة بالقطاعات أولاً بأول.	0.70	0.01 دالة
49	إعداد التقارير القطاعية تؤدي إلي إظهار بعض المعلومات المهمة والتي قد لا تظهر بواسطة التقارير المالية المجمعة.	0.77	0.01 دالة
50	عدم إعداد التقارير القطاعية تؤدي إلي ضعف الرقابة على القطاعات الداخلية للمصرف.	0.57	0.01 دالة
51	عدم إعداد التقارير القطاعية تؤدي إلى صعوبات تواجه الإدارة في التخطيط لمواجهة مشاكل المصرف لعدم توفير معلومات قطاعية أولاً بأول مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل.	0.71	0.01 دالة
52	في حال تطبيق التقارير القطاعية تساعد الإدارة في قياس مقدرة قطاعات المصرف في تحقيق الربحية.	0.70	0.01 دالة
53	في حال تطبيق التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد حجم تكاليف القطاع بالمقارنة إلي إجمالي تكاليف المصرف	0.75	0.01 دالة
54	في حال تطبيق التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد حجم إيرادات القطاع مقارنة بإجمالي إيرادات المصرف.	.67	0.01 دالة
55	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في العمل والتخطيط لتقليص تكاليف القطاعات.	0.66	0.01 دالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

56	في حال الإفصاح عن المعلومات القطاعية تؤدي إلي دقة التنبؤ بأرباح القطاعات.	0.55	0.01 دالة
57	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة ومسئولي القطاعات في قياس ربحية العميل.	0.81	0.01 دالة
58	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد حجم التكاليف التي يستهلكها كل عميل.	0.66	0.01 دالة
59	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد حجم الإيرادات المتحصلة من كل عميل.	0.84	0.01 دالة
60	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد ربحية العميل من إجمالي ربحية القطاع.	0.59	0.01 دالة
61	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد أهم العملاء لتطوير العلاقة لمصرفية معهم.	0.71	0.01 دالة
62	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في العمل والتخطيط لتنمية مبيعات القطاعات.	0.83	0.01 دالة
63	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد تكلفة الخدمة.	0.65	0.01 دالة
64	إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد أهم الخدمات وأكثرها رواجاً.	0.73	0.01 دالة
65	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في الرقابة على مبيعات الخدمات.	0.66	0.01 دالة
66	في حال إعداد التقارير القطاعية فإنها تساعد الإدارة بالتنبؤ بحجم مبيعات خدمات القطاعات مستقبلاً.	0.69	0.01 دالة

تبين من جدول رقم (8) أن فقرات بعد مدى إدراك الإدارة المصرفية لأهمية التقارير القطاعية تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودالة إحصائيا عند مستوي دلالة أقل من0.05، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين(0.55– 0.84)، وهذا يدل على البعد الثالث وفقراته يتمتع بمعامل صدق عال.

3- صدق المقارنة الطرفية:

تقوم هذه المقارنة في جوهرها على تقسيم المقياس إلى قسمين ويقارن متوسط الربع الأعلى في الدرجات بمتوسط الربع الأدني في الدرجات، وبعد توزيع الدرجات تم إجراء طريقة المقارنة الطرفية بين أعلى (25%) من الدرجات وأقل (25%) من الدرجات، حيث تم احتساب المتوسطات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) فكانت دالة عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، ويتضح ذلك من خلال جدول (8):

جدول (9) يبين اختبار "ت" لدراسة الفروق بين متوسطي مرتفعي ومنخفضي الدرجات على درجات أبعاد استبانة امكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم14

الأبعاد	المجموعات	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
الأول: المقومات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 14	أقل 25% من الدرجات	33.5	4.3	7.8-	دالة 0.01**
	أعلى 25% من الدرجات	49.4	3.8		
الثاني: معوقات تطبيق المصارف للمعيار المحاسبي الدولي رقم 14	أقل 25% من الدرجات	56.6	7.4	8.1-	دالة 0.01**
	أعلى 25% من الدرجات	88.0	7.1		
الثالث: مدى إدراك الإدارة المصرفية لأهمية التقارير القطاعية	أقل 25% من الدرجات	79.0	7.6	8-	دالة 0.01**
	أعلى 25% من الدرجات	109.0	7.3		

** دالة عند 0.01

تبين من جدول رقم (9) وجود فروق جوهرية دالة إحصائياً بين الدرجات العليا والدرجات الدنيا في الأبعاد الثلاثة للإستبانة، وهذا يدل على أن أبعاد الإستبيان يميز بين الأفراد ذوي الدرجات العليا والأفراد ذوي الدرجات الدنيا في الأبعاد الثلاثة، مما يعني أن الإستبانة بفقراتها تتمتع بمعامل صدق عال مما يشير إلى صلاحية الإستبانة للتمييز بين الدرجات العليا والدرجات الدنيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : ثبات الاستبانة:

أجريت خطوات الثبات على العينه الإستطلاعيه والبالغه30 إستبانه حيث تم حساب الثبات للإستبانه بطريقتين وهما كالتالي:

1- الثبات بطريقة ألفا – كرونباخ:

تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (30) فرد من الأفراد العاملين في المصارف العامله في قطاع غزة وبعد تطبيق الاستبانة تم حساب معامل الفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة الكلية يساوي (0.89)، وبما أن الاستبانة لديها ثلاثة أبعاد، فقد بلغ معامل الفا كرونباخ للبعد الأول (92.)، ومعامل ألفا كرونباخ للبعد الثاني (9.)، ومعامل ألفا كرونباخ للبعد الثالث (95.)، وهذا دليل كافي على أن الاستبانة بفقراتها تتمتع بمعامل ثبات عالي.

جدول(10) معامل ألفا كرونباخ لاستبانة امكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 14

الأبعاد	معامل ألفا كرونباخ
الأول : المقومات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 14	**0.92**
الثاني : معوقات تطبيق المصارف للمعيار المحاسبي الدولي رقم 14	**0.90**
الثالث : مدى إدراك الإدارة المصرفية لأهمية التقارير القطاعية	**0.95**
الاستبانة الكلية	**0.89**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الثبات بطريقة التجزئة النصفية:

تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (30) فرد من الأفراد العاملين في المصارف العامله في قطاع غزة وبعد تطبيق الإستبانة تم حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية، حيث قسمت بنود الإستبانة إلى نصفين وكذلك بنود كل بعد إلى قسمين، حيث تم حساب معامل الارتباط بين مجموع فقرات النصف الأول ومجموع فقرات النصف الثاني للإستبانة وكذلك لكل بعد على حده، حيث بلغ معامل الارتباط لبيرسون لدرجات الإستبانة الكلية بهذه الطريقة (0.70)، وبعد استخدام معادلة سبيرمان – براون المعدلة أصبح معامل الثبات (0.82)، وهذا دليل على أن الإستبانة لديها درجة ثبات مرتفعة، وبما أن الإستبانة لديها ثلاثة أبعاد، فقد بلغ معامل الإرتباط للبعد الأول 0.81، وبعد استخدام معادلة سبيرمان – براون المعدلة أصبح معامل الثبات (0.89)، معامل الارتباط للبعد الثاني يساوي 0.70 وبعد استخدام معادلة سبيرمان – براون المعدلة أصبح معامل الثبات (0.82) ،ومعامل الارتباط للبعد الثالث 0.82، وبعد استخدام معادلة سبيرمان – براون المعدلة أصبح معامل الثبات (0.90)، وهذا دليل كافي على أن الاستبانة بأبعادها وفقراتها تتمتع بمعامل ثبات عالي.

جدول(11) معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية لأستبانة امكانية تطبيق المعيارالمحاسبي14

محاور الاستبانة	معامل ارتباط بيرسون	معامل الثبات بطريقة سبيرمان براون المعدلة
الأول : المقومات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 14	0.81	0.89
الثاني : معوقات تطبيق المصارف للمعيار المحاسبي الدولي 14	0.70	0.82
الثالث : مدى إدراك الإدارة المصرفية لأهمية التقارير القطاعية	0.82	0.90
الاستبانة الكلية	**0.70**	**0.82**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: عينة الدراسة:

تألفت عينة الدراسة من عينتين:

* **عينة استطلاعية:** حيث تم تطبيق الإستبانة على (30) من موظفي المصارف في قطاع غزة بالطريقة العشوائية البسيطة بغرض التأكد من صلاحية أداة الدراسة واستخدامها لحساب الصدق والثبات وذلك من خلال اختيار عشرة فروع بشكل عشوائي وتوزيع الاستبيانات على المدراء ومساعديهم ومسؤلي الحسابات في تلك الفروع حيث تم استبعاد الاستبانات بعد ذلك.

***عينة الدراسة الكلية:** بلغت العينة الكلية (101) من العاملين في مصارف قطاع غزة ما بين مدير ومساعد مدير ورئيس قسم المحاسبة وقد تم استرداد (80) استبانه أي بنسبة 79.21%، ويتضح مما يلي مواصفات أفراد عينة الدراسة:

1- مكان العمل لأفراد العينة:

ويتضح من جدول (12) أن 11.88% من أفراد العينة يعملون في البنك الإسلامي الفلسطيني، 7.92% يعملون في البنك العربي، 19.8% يعملون في بنك فلسطين المحدود، 1.98 يعملون في بنك القدس، 3.96 يعملون في بنك الإسكان،12.87 %يعملون في بنك القاهرة عمان، 3.96 يعملون في البنك العقاري، 2.97 يعملون في البنك التجاري، 2.97بنك فلسطين الدولي، 99. في بنك الائتمان الزراعي، 2.97 في بنك الأردن، 3.96 البنك الإسلامي العربي، 1.98 في بنك الاستثمار الفلسطيني، 99. في المؤسسة المصرفية، ومما سبق يتضح من الجدول أن نسبة 44.56% من مجيبي العينة موجودة في بنك فلسطين، القاهرة عمان، الإسلامي الفلسطيني، ويفسر ذلك بأن هذه المصارف تمتلك أكبر شبكة فروع لها في قطاع غزه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (12) مكان العمل لأفراد العينة

الرقم	مكان العمل	عدد الفروع	استبيانات موزعه	استبيانات مسترده	النسبة %
-1	البنك الإسلامي الفلسطيني	5	15	12	11.88
-2	البنك العربي	3	9	8	7.92
-3	بنك فلسطين المحدود	7	24	20	19.8
-4	بنك القدس للتنمية والاستثمار	1	3	2	1.98
-5	بنك الإسكان	2	6	4	3.96
-6	بنك القاهرة عمان	5	15	13	12.88
-7	البنك العقاري	2	6	4	3.96
-8	البنك التجاري الفلسطيني	1	3	3	2.97
-9	بنك فلسطين الدولي	1	3	3	2.97
-10	بنك الإئتمان الزراعي	1	3	1	.99
-11	بنك الأردن	1	3	3	2.97
-12	البنك الإسلامي العربي	2	6	4	3.96
-13	بنك الإستثمار الفلسطيني	1	3	2	1.98
-14	المؤسسة المصرفية الفلسطينية	1	2	1	.99
	المجموع	33	**101**	80	79.21

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الوصف الوظيفي لأفراد العينة:

وتبين من خلال الجدول رقم(13) أن 48.8 % من أفراد العينة يعملون رؤساء أقسام، بينما 27.4% مساعدين مدراء، و23.8% مدراء ومن الملاحظ أن جميع المبحوثين هم من الفئات المستهدفة وهذا يحقق دقة الإجابات على أسئلة الإستبانه.

جدول (13) يوضح الوصف الوظيفي لأفراد العينة

الوصف الوظيفي	التكرار	النسبة %
مدير بنك	19	23.8
مساعد المدير	22	27.4
رئيس قسم	39	48.8
المجموع	**80**	**100.0**

3- المؤهل العلمي لأفراد العينة:

ويتبين من خلال الجدول رقم (14) حيث تبين أن 82.4% من أفراد العينة حاصلين على البكالوريوس، و13.8% حاصلين على شهادة الماجستير، بينما 3.8% فقط حاصلين على شهادة الدبلوم المتوسط ومن الملاحظ أن 96.2 %من العينة هم من حملة الشهادات العليا وهذا يؤهلهم لفهم محتويات الإستبانة والإجابة عليها على أساس علمي.

جدول (14) يوضح المؤهل العلمي لأفراد العينة

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
دبلوم	3	3.8
بكالوريوس	66	82.4
ماجستير	11	13.8
المجموع	80	100.0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. التخصص العلمي لأفراد العينة:

ومن خلال جدول رقم (15) تبين أن 48.8% من أفراد العينة تخصصهم العلمي محاسبة، بينما 18.8% من أفراد العينة تخصصهم إدارة أعمال ، 8.7% تخصصهم مصارف ، 8.7% تخصصهم اقتصاد، 15% تخصصات أخرى، مما يفيد أن 85% من أفراد العينة هم من خريجي كلية التجارة مما يساعدهم على تفهم أهداف ومقاصد الإستبانة.

جدول (15) التخصص العلمي لأفراد العينة

التخصص العلمي	التكرار	النسبة %
محاسبة	39	48.8
إدارة أعمال	15	18.8
مالية مصرفية	7	8.7
اقتصاد	7	8.7
تخصص أخر	12	15.0
المجموع	**80**	**100.0**

5. سنوات الخبرة لأفراد العينة في مجال عملهم:

ويوضح جدول رقم (16) أن 15% من أفراد العينة كانت سنوات الخبرة لديهم أقل من5 سنوات، بينما 22.4% تراوحت سنوات الخبرة لديهم بين 6-10 سنوات، و 38.8% منهم تراوحت سنوات الخبرة لديهم من 11-15 سنة، في حين 23.8% من أفراد العينة كانت سنوات الخبرة لديهم أكثر من15 سنة ومن الملاحظ أن85% من أفراد العينة لديهم خبره أكثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خمس سنوات في المجال المصرفي والمالي وهذا يعزز من قدرة أفراد العينة على التعامل مع الإستبانة وتعبئتها بشكل موضوعي.

جدول (16) سنوات الخبرة لأفراد العينة في مجال عملهم

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
1-5 سنوات	12	15.0
6 – 10 سنوات	18	22.4
11- 15 سنة	31	38.8
أكثر من 15 سنة	19	23.8
المجموع	80	100.0

6.مدى حصول أفراد العينة على دورات في مجال المعايير المحاسبية الدولية:

ويتبين من خلال جدول رقم (17) أن 47.5% من أفراد العينة حصلوا على دورات في مجال المعايير المحاسبية الدولية، بينما 52.5 % لم يحصلوا على دورات في هذا المجال، وهذا يدل على عدم اهتمام المصارف على عقد دورات في مجال المعايير المحاسبية الدولية.

جدول (17) مدى حصول أفراد العينة على دورات في مجال المعايير المحاسبية الدولية

التحاق بدوره	التكرار	النسبة %
نعم	38	47.5
لا	42	52.5
المجموع	**80**	**100.0**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. مدى حصول أفراد العينة على دورات في مجال المعيار المحاسبي الدولي رقم (14)

التقارير القطاعية:

ويتبين من خلال جدول رقم (18) أن 16.3% من أفراد العينة حصلوا على دورات في مجال المعيار المحاسبي الدولي رقم 14 التقارير القطاعية، بينما 83.7% لم يحصلوا علـــى دورات في هذا المجال، وهذا يدلل على عدم إطلاع غالبية أفراد العينة على المعيار المحاسبي الدولي (14)، وبالتالي عدم معرفة أهمية هذا المعيار وفوائده.

جدول (18) مدى حصول أفراد العينة على دورات في مجال المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية

مدة العمل	التكرار	النسبة %
نعم	13	16.3
لا	67	83.7
المجموع	**80**	**100.0**

سابعا : تحليل النتائج وتفسيرها:

❖ **هل درجات الأبعاد تتبع التوزيع الطبيعي:**

للتعرف على مدى إعتدالية الأبعاد، قام الباحث باستخدام اختبار كلمرجوف سمرنوف، لمعرفة هل الأبعاد تتبع التوزيع طبيعي أم أنها معتدلة التوزيع، ومن خلال إختبار محاور الاستبيان في الجدول رقم (19) تبين أن مستوى الدلالة كان أكبر من05.مما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يعني أنه يتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على تساؤلات وفرضيات الدراسة ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (19) يوضح نتائج اختبار كلمرجوف سمرنوف لاختبار التوزيع الطبيعي للأبعاد

الأبعاد	اختبار كلمرجوف سمرنوف	مستوى الدلالة
المقومات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم(14).	1.3	.06
معوقات تطبيق التقارير القطاعية ترجع لأسباب إدارية تنظيمية.	0.45	.98
معوقات تطبيق التقارير القطاعية ترجع لأسباب المؤهل العلمي.	1.14	.14
معوقات تطبيق التقارير القطاعية ترجع لأسباب تتعلق بالتكاليف.	1.14	.14
التقارير القطاعية وتقييم أداء العاملين	1.2	.1
التقارير القطاعية ومعالجة مشاكل القطاعات	1.13	.09
التقارير القطاعية ومقدرة القطاعات في تحقيق الربحية	0.40	.80
التقارير القطاعية وتحليل ربحية العملاء	0.93	.1
التقارير القطاعية وتنمية مبيعات الخدمات	1.09	.1

❖ **اختبار الفرضيات:**

الفرضية الأولى: تتوفر لدى المصارف العاملة في قطاع غزة المقومات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي(14):

للتحقق من هذه الفرضية تم إجراء اختبار "ت" للعينة الواحدة (One Sample T-Test)لفحص وجود فرق بين متوسط درجة أفراد العينة حول فقرات بعد المقومات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 14 في المصارف العاملة بقطاع غزه وبين المتوسط الطبيعي وهو(3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(20) نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة لدرجة استجابات الأفراد لفقرات درجة المقومات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 14 (التقارير القطاعية)

الرقم	فقرات المحور الأول	غير موافق بشدة %	غير موافق	محايد %	موافق	موافق بشدة %	المتوسط	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
9	توجد امكانيه لقيام مصرفكم بتحديث أنظمته وبرامجه بما يتلاءم مع إعداد التقارير القطاعية.	0	5.0	8.8	70.0	16.3	4.0	12.9	**0.001
10	يقوم مصرفكم بعقد دورات علمية أو إلحاق موظفيه بدورات علمية حول المعايير المحاسبية والمعايير القطاعية.	0.0	17.5	17.5	47.5	17.5	3.7	6.0	**0.001
11	توجد امكانيه لقيام مصرفكم بتحديث دليل الحسابات ليتلاءم مع التقارير القطاعية.	0.0	6.3	8.8	66.3	18.8	4.0	12.0	**0.001
12	توجد امكانيه لقيام إدارة المصرف بتقسيم المصرف إلى قطاعات حتى تتمكن من إعداد التقارير القطاعية حسب أنشطة الخدمات.	0.0	7.5	11.3	61.3	20.0	3.9	10.7	**0.001
13	توجد امكانيه لقيام مصرفكم بتجزئة المعلومات على نحو يتمشى مع تقارير الإدارة الداخلية	0.0	3.8	17.5	60.0	18.8	3.9	11.7	**0.001
14	توجد امكانيه لقيام مصرفكم بعمل التناسق بين المعلومات عن القطاعات وأجزاء أخرى من التقرير السنوي	0.0	11.3	6.3	63.8	18.8	3.9	9.6	**0.001
15	توجد امكانيه لقيام مصرفكم بإعداد وتصميم برنامج محوسب يساعد في إصدار التقارير القطاعية.	0.0	7.5	13.8	52.5	26.3	4.0	10.4	**0.001
16	توجد إمكانية لعمل تناسق في المعلومات القطاعية والتكوين الداخلي للمصرف.	0.0	7.5	12.5	62.5	17.5	3.9	10.4	**0.001

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17	توجد إمكانية لتوحيد السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير القطاعية مع السياسات المحاسبية المستخدمة في التقارير المالية التي يستخدمها المدير.	1.3	5.0	17.5	63.8	12.5	3.8	9.5	**0.001
18	توجد بوضع أسس ومعايير لتخصيص التكاليف على القطاعات.	0.0	5.0	18.8	62.5	13.8	3.9	10.7	**0.001
19	توجد إمكانية لدى إدارة المصرف بوضع أسس ومعايير لتوزيع الإيرادات على القطاعات.	0.0	3.8	15.0	71.3	10.0	3.9	12.5	**0.001
	المجموع الكلي						3.69	9.82	0.001

** دالة عند 0.001

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين من جدول رقم (20) ما يلي:

وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات فقرات البعد الأول المقومات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 14 (التقارير القطاعية) وبين المتوسط الطبيعي ويساوي 3 درجات، وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون بشدة على أن مصارفهم لديها إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 14 (التقارير القطاعية).

فمن خلال تحليل إجابات المبحوثين في الفقرات(9-19)من الجدول (20) تبين من الفقرة التاسعة أن 86.3%من أفراد العينة يوافقون على أنه توجد لدى المصارف إمكانية تحديث الأنظمة والبرامج بما يتلاءم مع إعداد التقارير القطاعية بينما 5%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة .001 وهى أقل من 05.

وفي الفقرة العاشرة تبين أن 65% يوافقون بأن المصارف تقوم بعقد دورات علميه حول المعايير المحاسبية الدولية والمعايير القطاعية بينما 17.5%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05..

وفي الفقرة الحادية عشر تبين أن85.1% يوافقون على أنه توجد لدى المصارف إمكانية تحديث دليل الحسابات بما يتلاءم مع التقارير القطاعية بينما 6.3%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة .001 وهى أقل من 05.

وفي الفقرة الثانية عشره تبين أن 81.3% يوافقون على أنه توجد إمكانية لدى المصارف لتقسيم المصرف إلى قطاعات بما يتلاءم مع التقارير القطاعية حسب أنشطة الخدمات بينما 7.5% لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الفقرة الثالثة عشره تبين أن 78.8%يوافقون على أنه توجد إمكانية لدى المصارف لتجزئة المعلومات الإجمالية على نحو يتمشى مع تقارير الإدارة الداخلية بينما 3.8% لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقرة الرابعة عشره تبين أن 82.6%يوافقون على أنه توجد إمكانية لدى المصارف لعمل تناسق بين المعلومات عن القطاعات والتقرير السنوي بينما 11.3%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقرة الخامسة عشر تبين أن 78.8%يوافقون على أنه توجد إمكانية لدى المصارف لإعداد وتصميم برنامج محوسب يساعد في إصدار التقارير القطاعية بينما7.5%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقرة السادسة عشر تبين أن 80%يوافقون على أنه توجد إمكانية لدى المصارف لعمل تناسق في المعلومات القطاعية والتكوين الداخلي للمصرف(الهيكل التنظيمي) بينما 7.5%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقرة السابعة عشره تبين أن 76.3%يوافقون على أنه توجد إمكانية لدى المصارف لتوحيد السياسات المحاسبية المستخدمة في التقارير القطاعية والتقارير المالية الأخرى بينما 6.3%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقرة الثامنة عشر تبين أن 76.3% يوافقون على أنه توجد إمكانية لدى المصارف لوضع أسس ومعايير لتخصيص التكاليف على القطاعات بينما 5%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الفقرة التاسعة عشر تبين أن 81.3% يوافقون على أنه توجد إمكانية لدى المصارف لوضع أسس ومعايير لتخصيص الإيرادات على القطاعات بينما 3.8% لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وبشكل عام يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات هو 3.69 وهو أكبر من 3، وحيث إن مستوى الدلالة 001.وهي أقل من 05.وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن المصارف العاملة في قطاع غزة تمتلك مقومات وإمكانيات تطبيق التقارير القطاعية وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية ورفض الفرضية العدمية.

الفرضية الرئيسة الثانية: توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين مقومات تطبيق المصارف للمعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية ومعوقات تتعلق بالإدارة والتكاليف والمؤهلات العلمية حيث تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين مقومات تطبيق المصارف المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية ومعوقات ترجع لأسباب إدارية وتنظيمية داخلية.

للتحقق من هذه الفرضية تم إجراء اختبار "ت" للعينة الواحدة (**One Sample T-Tets**) لفحص وجود فرق بين متوسط درجة أفراد العينة حول فقرات البعد **الأول** من المحور الثاني معوقات تتعلق لأسباب إدارية وتنظيمية وبين المتوسط الطبيعي وهو (3) درجات حيث يتفرع من هذه الفرضيةعدة إستجابات فكانت النتائج كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(21) نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة لدرجة استجابات أفراد العينة عن معوقات ترجع لأسباب إدارية وتنظيمية

الرقم	لأسباب إدارية وتنظيمية	غير موافق بشدة %	غير موافق	محايد %	موافق	موافق بشدة %	المتوسط	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
20	لا توجد تعليمات واضحة من قبل سلطة النقد الفلسطينية للمصارف بخصوص تطبيق معيار التقارير القطاعية.	0.0	17.5	38.8	31.3	12.5	3.4	3.76	**0.001
21	عدم الإطلاع على تجارب المصارف الكبرى التي تطبق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير القطاعية	2.5	13.9	35.4	38.0	10.1	3.4	3.71	**0.001
23	لا توجد توصيات من قبل المراجع الخارجي بخصوص تطبيق معيار التقارير القطاعية.	0.0	15.0	37.5	26.3	21.3	3.5	4.84	**0.001
24	عدم فهم الإدارة لأهمية تطبيق هذا المعيار.	7.5	31.3	40.0	13.8	7.5	2.72	-1.54	//0.13
25	عدم تمكن إدارة المصرف من إعادة تحديث الهياكل التنظيمية بما يتلاءم مع لتقارير القطاعية.	8.8	32.5	40.0	11.3	7.5	2.8	-2.08	*0.04
26	صعوبة تخصيص التكاليف المشتركة على القطاعات المختلفة.	1.3	28.8	41.3	18.8	10.0	3.1	0.70	//0.49
27	صعوبة تخصيص الإيرادات المشتركة على القطاعات المختلفة .	2.5	32.9	36.7	20.3	7.6	3.0	-0.23	//0.82
28	النظام المحاسبي الحالي لا يفي بمتطلبات إعداد التقارير القطاعية .	5.0	37.5	22.5	26.3	8.8	2.96	-0.31	//0.76

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

29	تداخل أعمال القطاعات مع صعوبة الفصل بينهم	1.3	35.4	24.1	30.4	8.9	3.1	0.87	//0.39
30	صعوبة تسعير الخدمات المتبادلة بين القطاعات داخل المصرف	1.3	33.3	34.6	23.1	7.7	3.03	0.23	//0.82
31	انخفاض حجم العمل المصرفي في قطاع غزة الأمر الذي لا يتطلب إعداد التقارير القطاعية .	1.3	36.3	26.3	27.5	8.8	3.06	0.55	//0.59
32	اكتفاء الإدارة بالقوائم المالية المجمعة عوضاً عن التقارير القطاعية .	1.3	24.1	27.8	32.9	13.9	3.34	2.93	**0.001
33	عدم إمكانية تطوير النظام المالي بما يتلاءم مع التقارير القطاعية.	3.8	41.3	22.5	26.3	6.3	2.9	-0.86	//0.39
34	الإفصاح عن المعلومات القطاعية تؤدي إلي الإضرار بالمركز التنافسي للمصرف .	2.5	33.8	33.8	25.0	5.0	2.96	-0.35	//0.72
	المجموع الكلي						3.07	0.87	0.39

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين من جدول رقم (21) ما يلي:

عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات فقرات البعد الذي يتعلق بمعوقات تطبيق ترجع لأسباب إدارية وتنظيمية وبين المتوسط الطبيعي ويساوي(3)درجات، بإستثناء الفقرات التالية (20 ، 21 ، 23 ،32) في الاستبانة حيث تبين أنها أكبر من المتوسط الطبيعي (3)، وهذا يدل على مدى موافقة أفراد العينة حول بنود هذه الفقرات، **في حين لوحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية** بين متوسط الفقرات التالية (24، 25 ، 26 ، 27، 28، 29، 30، 31، 33، 34) والمتوسط الطبيعي= (3).

وقد تبين من الفقره عشرون أن 43.8%يوافقون على أنه لاتوجد تعليمات واضحه من قبل سلطة النقد الفلسطينيه للمصارف بخصوص تطبيق معيار التقارير القطاعيه، بينما 17.5% لا يوافقون وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وقد أظهرت الفقره واحد وعشرون أن 48.1%يوافقون على عدم إطلاعهم على تجارب المصارف الكبرى التي تطبق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير القطاعية، بينما 16.4%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وأظهرت الفقره ثلاثه وعشرون أن 47.6%من المبحوثين يوافقون بإنه لاتوجد توصيات من قبل المراجع الخارجي بخصوص تطبيق معيار التقارير القطاعية، بينما 15%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وأظهرت الفقره الرابعه والعشرون أن 21.3% قرابة النصف موافقتهم على عدم فهم الآداره لآهمية تطبيق هذا المعيار المحاسبي، بينما38.8%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الفقره الخامسه والعشرون تبين أن 18.8% يؤيدون عدم تمكن إدارة المصرف من إعادة تحديث الهياكل التنظيمية بما يتلاءم مع التقارير القطاعية، بينما41.3%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 04. وهي أقل من05.وقد بلغ المتوسط(2.8).

وفي الفقره السادسه والعشرون تبين أن28.8%يوافقون على أن هناك صعوبة في تخصيص التكاليف المشتركة على القطاعات المختلفة، بينما 30.1%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 49. وهي أكبر من05.

وفي الفقره السابعه والعشرون تبين أن 27.9% يوافقون على أن هناك صعوبة في تخصيص الإيرادات المشتركة على القطاعات المختلفة، بينما35.4%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 82. وهي أكبر من05.

وفي الفقره الثامنه والعشرون تبين أن 35.1%يوافقون على أن النظام المحاسبي الحالي لا يفي بمتطلبات إعداد التقارير القطاعية، بينما42.5%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 76. وهي أكبر من05.

وأظهرت الفقره التاسعه والعشرون أن 39.3% يوافقون أن هناك صعوبه في تطبيق القطاعيه لتداخل أعمال القطاعات مع صعوبة الفصل بينهم، بينما36.7%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 39. وهي أكبر من05.

وأظهرت في الفقره الثلاثين أن 30.8% يوافقون بأن هناك صعوبة في تسعير الخدمات المتبادلة بين القطاعات داخل المصرف، بينما34.6%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 82. وهي أكبر من05.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الفقره واحد وثلاثون نجد أن 36.3% يوافقون على أن إنخفاض حجم العمل المصرفي في قطاع غزة الأمر الذي لا يتطلب إعداد التقارير القطاعية، بينما37.6%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 59. وهي أكبر من05.

وفي الفقره إثنين وثلاثين تبين أن 46.8%يوافقون على إكتفاء الإدارة بالقوائم المالية المجمعة عوضاً عن التقارير القطاعية، بينما25.4%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقره ثلاثه وثلاثون تبين أن 32.6%يوافقون على عدم إمكانية تطوير النظام المالي بما يتلاءم مع التقارير القطاعية، بينما45.1%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 39.

وفي الفقره أربعه وثلاثون تبين أن 30%يوافقون على أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية تؤدي إلي الإضرار بالمركز التنافسي للمصرف، 36.3% لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 72. وهي أكبر من05. وبشكل عام يتبين المتوسط الحسابي لجميع الفقرات 3.07 وقد بلغت مستوى الدلاله 39.وهي أكبر 05.وبالتالي يمكن القول إن هناك مجموعة محدودة من المعوقات الإدارية والتنظيمية لم تشجع الإدارة المصرفية على تطبيق التقارير القطاعية وبشكل اجمالي تم قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين مقومات تطبيق المصارف المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية ومعوقات تتعلق بالمؤهلات العلمية.

للتحقق من هذه الفرضية تم إجراء اختبار "ت" للعينة الواحدة (**One Sample T-Tets**) لفحص وجود فرق بين متوسط درجة أفراد العينة حول فقرات البعد الثاني من المحور الثاني معوقات تتعلق بالمؤهلات العلمية وبين المتوسط الطبيعي (3) درجات حيث يتفرع من هذه الفرضيةعدة إستجابات فكانت النتائج كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(22) نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة لدرجة استجابات الأفراد عن معوقات التطبيق ترجع لأسباب تتعلق بالمؤهلات العلمية

الرقم	معوقات التطبيق ترجع لأسباب تتعلق بالمؤهلات العلمية	غير موافق بشدة %	غير موافق	محايد %	موافق	موافق بشدة %	المتوسط	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
36	عدم توفر المؤهلات العلمية والعملية الكافية لموظفي القسم المالي في المصرف لإعداد التقارير القطاعية.	5.0	32.5	20.0	27.5	15.0	3.2	1.14	//0.26
37	قلة استقطاب خبراء مصرفيين في مجال التقارير القطاعية.	3.8	20.0	21.3	42.5	12.5	3.4	3.37	**0.001
38	عدم اهتمام المصارف بعقد دورات حول معايير المحاسبة الدولية (التقارير القطاعية).	1.3	17.5	25.0	41.3	15.0	3.5	4.61	**0.001
	المجموع الكلي						3.35	3.36	0.001

** دالة عند 0.01 // غير دالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين من جدول رقم (22) ما يلي:

وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات فقرات بعد معوقات التطبيق ترجع لأسباب تتعلق بالمؤهلات العلمية وبين المتوسط الطبيعي ويساوي(3) درجات، حيث اتضح أن متوسط درجات الفقرات التالية (37 ، 38) في الإستبانة أكبر من المتوسط الطبيعي ويساوي 3، وهذا يدل على مدى موافقة أفراد العينة حول بنود هذه الفقرات.

ففي الفقره سته وثلاثين تبين أن42.5%يوافقون على معوق نقص المؤهلات العلمية والعملية الكافية لموظفي القسم المالي في المصرف لإعداد التقارير القطاعية، بينما37.5% لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 26. وهي أكبر من05.

وفي الفقره سبعه وثلاثون تبين أن 55%يوافقون على معوق قلة إستقطاب خبراء مصرفيين في مجال التقارير القطاعية، بينما 23.8%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقره ثمانيه وثلاثون نجد أن 56.3%يوافقون على معوق عدم اهتمام المصارف بعقد دورات حول معيارالمحاسبة الدولية (التقارير القطاعية)، بينما18.8%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وبشكل عام يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات 3.35 وقد بلغت مستوى الدلاله 001.وهي أقل من 05.وبناءً عليه يمكن القول أن نقص الدورات حول المعايير المحاسبية وقلة إستقطاب خبراء من أسباب عدم تطبيق التقارير القطاعية وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية ونرفض الفرضية العدمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين مقومات تطبيق المصارف المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية ومعوقات ترجع لأسباب تتعلق بالتكاليف.

للتحقق من هذه الفرضية تم إجراء اختبار "ت" للعينة الواحـــدة (**One Sample T-Tets**) لفحـــص وجود فرق بين متوسط درجة أفراد العينة حول فقرات البعد الثالث من المحور الثـــاني معوقـــات تتعلق بالتكاليف وبين المتوسط الطبيعي (3) درجات حيث يتفرع من هذه الفرضيةعدة إســـتجابات فكانت النتائج كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(23) نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة لدرجة استجابات الأفراد لمعوقات التطبيق ترجع لأسباب تتعلق بالتكاليف (قيمة الاختبار=3)

الرقم	معوقات التطبيق ترجع لأسباب تتعلق بالتكاليف	غير موافق بشدة %	غير موافق	محايد %	موافق	موافق بشدة %	المتوسط	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
40	المكاسب الناجمة عن تطبيق هذا المعيار أقل من تكاليفه.	0.0	26.3	43.8	23.8	6.3	3.1	1.03	//0.30
41	ارتفاع تكاليف تدريب موظفي القسم المالي ليصبحوا قادرين على التعامل مع معايير المحاسبة الدولية.	2.5	31.3	30.0	33.8	2.5	3.0	0.24	//0.81
42	ارتفاع تكاليف شراء برامج خاصة بالتقارير القطاعية.	1.3	21.8	29.5	42.3	5.1	3.3	2.74	**0.01
	المجموع الكلي						3.13	1.42	0.16

** دالة عند 0.01 // غير دالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين من جدول رقم (23) ما يلي:

لوحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الفقرات (40 ، 41) والمتوسط الطبيعي= 3 . ويرجع ذلك لآن متوسط درجاتهم في هذه الفقرات تقريباً متساوي مع المتوسط الطبيعي ويساوي(3)، ففي الفقره أربعين نجد أن 30.1%من العينه يوافقون على أن المكاسب الناجمه عن تطبيق هذا المعيار أقل من تكاليفه، بينما 26.3%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 3. وهي أكبر من05.

وفي الفقره واحد وأربعون تبين أن 36.3% يوافقون على معوق إرتفاع تكاليف تدريب موظفي القسم المالي ليصبحوا قادرين على التعامل مع معايير المحاسبة الدولية، بينما 33.8%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 81. وهي أكبر من05.

وفي الفقره إثنين وأربعون تبين أن 47.4%يوافقون على معوق إرتفاع تكاليف شراء برامج خاصة بالتقارير القطاعية، بينما 23.1%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلاله 01.وهي أقل 05.

وبشكل عام يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات 3.13 ومستوى الدلاله 16.وهي أكبر من 01. وبالتالي يمكن القول إن إرتفاع تكاليف شراء البرامج كان المعوق الوحيد الذي لم يمكن الإدارة المصرفية من تطبيق التقارير القطاعية وبالتالي تم قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ورفض الفرضية البديلة.

اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تطبيق المصارف العاملة في قطاع غزه للمعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية وكفاءة وفاعلية الإدارة، ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تطبيق المصارف المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية وقدرة الإدارة على تقييم أداء العاملين والقطاعات.

للتحقق من هذه الفرضية تم إجراء اختبار "ت" للعينة الواحدة (**One Sample T-Test**) لفحص وجود فرق بين متوسط درجة أفراد العينة حول فقرات البعد الآول من المحور الثالث تقييم أداء القطاعات والعاملين، وبين المتوسط الطبيعي وهو(3)درجات حيث يتفرع من هذه الفرضية عدة استجابات فكانت النتائج التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(24) نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة لدرجة استجابات الأفراد في بعد تقييم أداء القطاعات والعاملين (قيمة الاختبار=3)

الرقم	تقييم أداء القطاعات والعاملين	غير موافق بشدة %	غير موافق	محايد %	موافق	موافق بشدة %	المتوسط	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
43	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد في عمل مقارنات بين القطاعات لتقييم أداء العاملين فيها كل حسب إنجازه.	0.0	2.5	10.0	72.5	15.0	4.0	15.02	0.001**
44	في حال تطبيق التقارير القطاعية تساعد الإدارة في قياس مدى تحقيق القطاع للهدف المرسوم له أو انحرافه عنه مما يساعد في تقييم أداء العاملين.	1.3	1.3	15.0	60.0	22.5	4.0	12.28	0.001**
45	في حال تطبيق التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تقييم أداء العاملين لكل قطاع كل حسب إنجازه	0.0	1.3	11.4	59.5	27.8	4.1	15.46	0.001**
46	في حال إعداد التقارير القطاعية تؤدي إلي تقديم معلومات كافية وملائمة لمتخذي القرار .	0.0	3.8	10.0	61.3	25.0	4.1	13.59	0.001**
47	في حال الإفصاح عن المعلومات القطاعية تؤدي إلى جودة المعلومات اللازمة لتقييم أداء العاملين.	1.3	2.5	12.5	55.0	28.8	4.1	12.14	0.001**
	المجموع الكلي						3.85	10.77	0.001

** دالة عند 0.01

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين من جدول رقم (24) ما يلي:

وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحـــصائية بين متوسط درجات فقرات بعد تقييم أداء القطاعـــات والعاملين وبين المتوسط الطبيعي ويساوي (3) درجات، حيث اتضح أن متوسط درجات فقرات البعد أكبر من المتوسط الطبيعي ويساوي =3، وأن مستوى الدلالة لجميع الفقرات 001. وهي أقل من 05. وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون بشدة على أن التقارير القطاعية تساعد في تقيـــيم أداء القطاعات والعاملين.

ففي الفقرة الثالثة والأربعون تبين أن 87.5%يوافقون على أنه في حال إعداد التقارير القطاعيـــة فإنها تساعد الإدارة المصرفية في عمل مقارنات بـــين القطاعـــات لتقيـــيم أداء العـــاملين بينمـــا 2.5%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقرة الرابعة والأربعون تبين أن 82.5% يوافقون على أنه فـــي حـــال تطبيـــق التقـــارير القطاعية فإنها تساعد الإدارة المصرفية في قياس مدى تحقيق القطاع للهـــدف المرســـوم لـــه أو انحرافه عنه مما يساعد في تقييم أداء العاملين بينما 2.5% لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقرة الخامسة والأربعون تبين أن 87.3% يوافقون على أنه في حـــال تطبيـــق التقـــارير القطاعية فإنها تساعد الإدارة المصرفية في تقييم أداء العاملين لكل قطاع كل حسب إنجازه بينمـــا 1.3% لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقرة السادسة والأربعون ظهر أن 86.3% يوافقون على أنه في حـــال تطبيـــق التقـــارير القطاعية فإنها تؤدي إلى تقديم معلومات كافيه وملائمة لمتخذي القرار بينما 3.8%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الفقرة السابعة والأربعون ظهر أن 83.8% يوافقون على أنه في حال الإفصاح عن المعلومات القطاعية تؤدي إلى جودة المعلومات اللازمة لتقييم أداء العاملين بينما 3.8%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وبشكل عام نجد أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات 3.85 ومستوى الدلاله001.وهي أقل من 05. وبالتالي يمكن القول إنه في حال قيام الإدارة المصرفية بتطبيق التقارير القطاعية فإنه سيدعم كفاءة وفاعلية الإدارة في تقييم أداء القطاعات والعاملين وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تطبيق المصارف المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية وقدرة الإدارة على مواجهة مشاكل القطاعات وحلها.

للتحقق من هذه الفرضية تم إجراء اختبار "ت" للعينة الواحدة (**One Sample T-Test**) لفحص وجود فرق بين متوسط درجة أفراد العينة حول فقرات البعد الثاني من المحور الثالث قدرة الإدارة على مواجهة مشاكل القطاعات وحلها، وبين المتوسط الطبيعي وهو (3)درجات حيث يتفرع من هذه الفرضية عدة استجابات فكانت النتائج التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(25) نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة لدرجة استجابات الأفراد في بعد معالجة مشاكل القطاعات (قيمة الاختبار = 3)

الرقم	معالجة مشاكل القطاعات	غير موافق بشدة %	غير موافق	محايد %	موافق	موافق بشدة %	المتوسط	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
48	تطبيق التقارير القطاعية تساعد الإدارة ومسئولي القطاعات في معرفة المخاطر المحيطة بالقطاعات أولاً بأول.	0.0	0.0	5.0	60.0	35.0	4.3	20.75	0.001**
49	إعداد التقارير القطاعية تؤدي إلي إظهار بعض المعلومات المهمة والتي قد لا تظهر بواسطة التقارير المالية المجمعة.	0.0	2.5	15.0	56.3	26.3	4.1	13.24	0.001**
50	عدم إعداد التقارير القطاعية تؤدي إلي ضعف الرقابة على القطاعات الداخلية للمصرف.	0.0	6.3	11.3	56.3	26.3	4.0	11.53	0.001**
51	عدم إعداد التقارير القطاعية تؤدي إلى صعوبات تواجه الإدارة في التخطيط لمواجهة مشاكل المصرف لعدم توفير معلومات قطاعية أولاً بأول مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل	0.0	6.3	17.5	56.3	20.0	3.9	10.20	0.001**
	المجموع الكلي						4.07	15.92	0.001

** دالة عند 0.01

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين من جدول رقم (25) ما يلي:

وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات فقرات بعد معالجة مشاكل القطاعات وبين المتوسط الطبيعي ويساوي (3) درجات، حيث اتضح أن متوسط درجات فقرات البعد اكبر من المتوسط الطبيعي ويساوي =3، وأن مستوى الدلالة لجميع الفقرات 001. وهي أقل من 05. وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون بشدة على أن التقارير القطاعية تساعد في معالجة مشاكل القطاعات.

ففي الفقرة ثمانية وأربعون تبين أن 95% يوافقون أنه في حال تطبيق التقارير القطاعية فإنها تساعد الإدارة المصرفية في معرفة المخاطر المحيطة بالقطاعات أولا بأول، بينما 5% محايدون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقرة التاسعة والأربعون ظهر أن 82.5% يوافقون على أن إعداد التقارير القطاعية تؤدي إلى إظهار بعض المعلومات المهمة والتي قد لا تظهر بواسطة التقارير المالية الإجمالية، بينما 2.5%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقرة الخمسين تبين أن 82.6%يوافقون على أن عدم إعداد التقارير القطاعية يؤدي إلى ضعف الرقابة على القطاعات الداخلية للمصرف،6.3%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقرة واحد وخمسين نجد أن 76.3%يوافقون على أن عدم إعداد التقارير القطاعية تؤدي لصعوبات تواجه الإدارة في التخطيط لمواجهة وعلاج مشاكل المصرف، بينما 6.3%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وبشكل عام نجد أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات 4.07 وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من 05. وبالتالي يمكن القول إنه في حال قيام الإدارة المصرفية بتطبيق التقارير القطاعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإنه سيدعم كفاءة وفاعلية الإدارة في معالجة مشاكل القطاعات وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تطبيق المصارف المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية وقدرة الإدارة على قياس قدرة القطاعات في تحقيق الربحية.

للتحقق من هذه الفرضية تم إجراء اختبار "ت" للعينة الواحدة (**One Sample T-Test**) لفحص وجود فرق بين متوسط درجة أفراد العينة حول فقرات البعد الثالث من المحور الثالث قدرة الإدارة على قياس قدرة القطاعات في تحقيق الربحية وبين المتوسط الطبيعي وهو (3) درجات حيث يتفرع من هذه الفرضية عدة استجابات فكانت النتائج التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(26) نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة لدرجة استجابات الأفراد بعد مقدرة القطاعات في تحقيق الربحية (قيمة الاختبار = 3)

	مقدرة القطاعات في تحقيق الربحية	غير موافق بشدة %	غير موافق	محايد %	موافق	موافق بشدة %	المتوسط	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
52	في حال تطبيق التقارير القطاعية فإنها تساعد الإدارة في قياس قدرة قطاعات المصرف في تحقيق الربحية.	0.0	1.3	8.8	68.8	21.3	4.1	16.77	**0.001
53	في حال تطبيق التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد حجم تكاليف القطاع بالمقارنة إلي إجمالي تكاليف المصرف	0.0	5.0	7.5	63.8	23.8	4.1	13.24	**0.001
54	في حال تطبيق التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد حجم إيرادات القطاع مقارنة بإجمالي إيرادات المصرف	0.0	2.5	8.8	68.8	20.0	4.1	15.25	**0.001
55	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في العمل والتخطيط لتقليص تكاليف القطاعات .	0.0	2.5	6.3	65.0	26.3	4.2	16.11	**0.001
56	في حال الإفصاح عن المعلومات القطاعية تؤدي إلي دقة التنبؤ بأرباح القطاعات.	0.0	3.8	8.8	67.5	20.0	4.0	13.96	**0.001
	المجموع الكلي						4.08	16.81	0.001

** دالة عند 0.01

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين من جدول رقم (26) ما يلي:

وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات فقرات بعد مقدرة القطاعات في تحقيق الربحية وبين المتوسط الطبيعي ويساوي 3 درجات، حيث اتضح أن متوسط درجات فقرات البعد أكبر من المتوسط الطبيعي ويساوي =3، وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تطبيق التقارير القطاعية تساعد الإدارة في قياس قدرة القطاعات في تحقق الربحية.

ففي الفقرة اثنين وخمسون تبين أن 90.1%يوافقون على أنه في حال تطبيق التقارير القطاعية فإنها تساعد الإدارة في قياس قدرة قطاعات المصرف في تحقيق الربحية، بينما 1.3%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقرة ثلاثة وخمسون ظهر أن 87.6%يوافقون على أنه في حال تطبيق التقارير القطاعية فإنها تساعد الإدارة في تحديد حجم تكاليف القطاع بالمقارنة إلى إجمالي تكاليف المصرف بينما 5%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقرة الرابعة والخمسون تبين أن 88.8% يوافقون على أنه في حال تطبيق التقارير القطاعية فإنها تساعد الإدارة في تحديد حجم إيرادات القطاع مقارنة بإجمالي إيرادات المصرف بينما 2.5%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05..

وفي الفقرة الخامسة والخمسون تبين أن 91.3% يوافقون على أنه في حال تطبيق التقارير القطاعية فإنها تساعد الإدارة في التخطيط والعمل لتقليص تكاليف القطاعات بينما 2.5%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقرة ستة وخمسون تبين أن 87.5%يوافقون على أنه في حال الإفصاح عن المعلومات القطاعية فإنها تؤدي إلى دقة التنبؤ بأرباح القطاعات بينما3.8%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبشكل عام يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات 4.08 ومستوى الدلاله 001. وهي أقل من 05. وبالتالي يمكن القول إنه في حال قيام الإدارة المصرفية بتطبيق التقارير القطاعية فإنه سيدعم كفاءة وفاعلية الإدارة في قياس قدرة القطاعات في تحقيق الربحية وبالتالي تم قبـــول الفرضـــية البديلة ورفض الفرضية العدمية.

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تطبيق المصارف المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية وقدرة الإدارة على تحليل ربحية العميل.

للتحقق من هذه الفرضية تم إجراء اختبار "ت" للعينة الواحـــدة (**One Sample T-Test**) لفحـــص وجود فروق بين متوسط درجة أفراد العينة حول فقرات البعد الرابع من المحور الثالـــث قـــدرة الإدارة على تحليل ربحية العميل وبين المتوسط الطبيعي وهو(3) درجات حيث يتفرع من هـــذه الفرضية عدة استجابات فكانت النتائج التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(27) نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة لدرجة استجابات الأفراد في تحليل ربحية العميل

	تحليل ربحية العميل	غير موافق بشدة %	غير موافق	محايد %	موافق	موافق بشدة %	المتوسط	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
57	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة ومسئولي القطاعات في قياس ربحية العميل.	0.0	3.8	12.5	67.5	16.3	4.0	12.95	0.001**
58	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد حجم التكاليف التي يستهلكها كل عميل	0.0	6.3	17.5	62.5	13.8	3.8	10.17	0.001**
59	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد حجم الإيرادات المتحصلة من كل عميل.	0.0	3.8	15.0	68.8	12.5	3.9	12.42	0.001**
60	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد ربحية العميل من إجمالي ربحية القطاع.	0.0	2.5	20.0	60.0	17.5	3.9	12.00	0.001**
61	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد أهم العملاء لتطوير العلاقة لمصرفية معهم.	0.0	2.5	13.8	58.8	25.0	4.1	13.58	0.001**
	المجموع الكلي						3.94	14.86	0.001

** دالة عند 0.01

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين من جدول رقم (27) ما يلي:

وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات فقرات بعد تحليل ربحية العميل وبين المتوسط الطبيعي ويساوي (3) درجات، حيث اتضح أن متوسط درجات فقرات البعد أكبر من المتوسط الطبيعي ويساوي =3، وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تطبيق التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحليل ربحية العملاء في المصارف.

ففي الفقرة السابعة والخمسون تبين أن 83.8%يوافقون على أنه في حال إعداد التقارير القطاعية فإن ذلك يساعد الإدارة المصرفية في قياس ربحية العميل، بينما3.8%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقرة الثامنة والخمسون تبين أن 76.3%يوافقون على أنه في حال إعداد التقارير القطاعية فإن ذلك يساعد الإدارة المصرفية في تحديد حجم التكاليف التي يستهلكها كل عميل وبالتالي تكون مؤشر لتحديد حجم العمولة المستوفاة من كل عميل، بينما6.3%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقرة التاسعة والخمسون تبين أن 81.3%يوافقون على أنه في حال إعداد التقارير القطاعية فإن ذلك يساعد الإدارة المصرفية في تحديد حجم الإيرادات المتحصل من كل عميل، بينما 3.8%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقرة ستين نجد أن 77.5%يوافقون على أنه في حال إعداد التقارير القطاعية فإن ذلك يساعد الإدارة المصرفية في تحديد ربحية العميل من إجمالي ربحية القطاع بينما2.5%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الفقرة واحد وستين نجد أن 83.8%يوافقون على أنه في حال إعداد التقارير القطاعية فـــإن ذلك يساعد الإدارة المصرفية في تحديد أهم العملاء لتطوير العلاقة المصرفية معهم، بينما2.5%لا يوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وبشكل عام نجد أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات 3.94 وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من 05. وبالتالي يمكن القول إنه في حال قيام الإدارة المصرفية بتطبيق التقارير القطاعيـــة فإنه سيدعم كفاءة وفاعلية الإدارة في قدرتها على تحليل ربحية العملاء وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية.

الفرضية الفرعية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومـــات تطبيـــق المـــصارف المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعيـــة وقـــدرة الإدارة علـــى زيـــادة مبيعـــات الخدمات.

للتحقق من هذه الفرضية تم إجراء اختبار "ت" للعينة الواحـــدة (**One Sample T-Test**) لفحـــص وجود فرق بين متوسط درجة أفراد العينة حول فقرات البعد الخامس من المحور الثالـــث قـــدرة الإدارة على مبيعات الخدمات وبين المتوسط الطبيعي وهو(3) درجات حيث يتفرع مـــن هـــذه الفرضية عدة استجابات فكانت النتائج التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(28) نتائج اختبار "ت" للعينة الواحدة لدرجة استجابات الأفراد في بعد زيادة مبيعات الخدمات

الرقم	زيادة مبيعات الخدمات	غير موافق بشدة %	غير موافق	محايد %	موافق	موافق بشدة %	المتوسط	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
62	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في العمل والتخطيط لتنمية مبيعات القطاعات.	0.0	3.8	13.8	58.8	23.8	4.0	12.58	**0.001
63	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد تكلفة الخدمة.	0.0	3.8	7.5	73.8	15.0	4.0	14.51	**0.001
64	إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد أهم الخدمات وأكثرها رواجاً.	0.0	6.3	5.0	61.3	27.5	4.1	13.01	**0.001
65	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في الرقابة على مبيعات الخدمات.	0.0	3.8	10.0	58.8	27.5	4.1	13.62	**0.001
66	في حال إعداد التقارير القطاعية فإنها تساعد الإدارة بالتنبؤ بحجم مبيعات خدمات القطاعات مستقبلاً.	0.0	6.3	8.8	65.0	20.0	4.0	11.97	**0.001
	المجموع الكلي						4.04	15.43	0.001

** دالة عند 0.01

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين من جدول رقم (28) ما يلي:

وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات فقرات بعد زيادة مبيعات الخدمات والمتوسط الطبيعي ويساوي (3) درجات، حيث اتضح أن متوسط درجات فقرات البعد أكبر من المتوسط الطبيعي ويساوي =3، وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تطبيق التقاريرالقطاعية تساعد في زيادة مبيعات الخدمات.

ففي الفقره إثنين وستون تبين أن 82.6%يوافقون على أنه في حال قيام المصرف بإعداد التقارير القطاعيه فذلك سيساعد الإداره في العمل والتخطيط لتنمية مبيعات القطاعات، بينما 3.8%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقره ثلاثه وستون تبين أن 88.8% يوافقون على أنه في حال قيام المصرف بإعداد التقارير القطاعيه فذلك سيساعد الإداره في تحديد تكلفة الخدمه، بينما3.8%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقره أربعه وستون تبين أن 88.8% يوافقون على أنه في حال قيام المصرف بإعداد التقارير القطاعيه فذلك سيمكن الإداره من تحديد أهم الخدمات وأكثرها رواجا، بينما 6.3%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقره خمسه وستون ظهر أن 86.3% يوافقون على أنه في حال قيام المصرف بإعداد التقارير القطاعيه فذلك سيمكن الإداره من الرقابه على مبيعات الخدمات، بينما 3.8%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

وفي الفقره سته وستون تبين أن 85% يوافقون على أنه في حال قيام المصرف بإعداد التقارير القطاعيه فذلك سيمكن إدارة المصرف من التنبؤ بحجم مبيعات خدمات القطاعات، بينما6.3%لايوافقون، وقد بلغت مستوى الدلالة 001. وهي أقل من05.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبشكل عام نجد أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات 4.04 وقد بلغ مستوى الدلاله 001. وهـــي أقل من 05. وبالتالي يمكن القول إنه في حال قيام الإدارة المصرفية بتطبيق التقارير القطاعية فإنه سيدعم كفاءة وفاعلية الإدارة في قدرتها على زيادة مبيعات الخدمات المصرفية وبالتالي تم قبـــول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية.

*** اختبارالعلاقات الارتباطية بين الفرضيات:**

❖ توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين مقومات تطبيق التقارير القطاعية ومعوقات تطبيق التقارير القطاعية:

للتحقق من مدى صحة هذه العلاقة الارتباطية تم إجراء معامل ارتباط "بيرسون" بـــين درجـــات محور مقومات تطبيق التقارير القطاعية والمحور الثاني معوقات تطبيـــق التقـــارير القطاعيـــة، ويوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بهذه الفرضية.

جدول (29) معاملات الارتباط بين محور مقومات تطبيق التقارير القطاعية و المحور الثاني معوقات تطبيق التقارير القطاعية

أبعاد المحور الثاني	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
معوقات تطبيق التقارير القطاعية ترجع لأسباب إدارية تنظيمية	-0.076	غير دالة 0.50
معوقات تطبيق التقارير القطاعية ترجع لأسباب تتعلق بالمؤهلات العلمية	-0.28	.01 دالة
معوقات تطبيق التقارير القطاعية ترجع لأسباب تتعلق بالتكاليف	-0.04	غير دالة 0.69

**دالة عند 0.01 * دالة عند 0.05

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين من جدول (29) ما يلي:

- لوحظ وجود علاقة عكسية دالة إحصائياً بين درجات محور مقومات تطبيق التقارير القطاعية ودرجات بعد معوقات تطبيق التقارير القطاعية ترجع لأسباب تتعلق بالمؤهلات العلمية، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون = -0.28،ومستوى الدلالة = 0.01 دالة وهذا يدل على أنه كلما انخفضت المعوقات التي ترجع لأسباب تتعلق بالمؤهلات العلمية كلما زادت مقومات إمكانية تطبيق التقارير القطاعية.

- لوحظ عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين درجات محور مقومات إمكانية تطبيق التقارير القطاعية و بين درجات بعد معوقات تطبيق التقارير القطاعية ترجع لأسباب إدارية تنظيمية.

- كما لوحظ عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين درجات محور مقومات إمكانية تطبيق التقارير القطاعية و بين درجات بعد معوقات تطبيق التقارير القطاعية ترجع لأسباب تتعلق بالتكاليف.

❖ **توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين مقومات تطبيق التقارير القطاعية و درجة أبعاد المحور الثالث فوائد تطبيق التقارير القطاعية:**

للتحقق من مدى صحة هذه العلاقة الارتباطية تم إجراء معامل ارتباط "بيرسون" بين درجات محور مقومات تطبيق التقارير القطاعية و المحور الثالث فوائد تطبيق التقارير القطاعية، ويوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بهذه الفرضية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (30) معاملات الارتباط بين محور مقومات تطبيق التقارير القطاعية والمحور الثالث فوائد تطبيق التقارير القطاعية

أبعاد المحور الثالث	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
التقارير القطاعية وتقييم أداء القطاعات والعاملين	0.27	0.01 دالة
التقارير القطاعية ومعالجة مشاكل القطاعات	0.34	0.002 دالة
التقارير القطاعية ومقدرة القطاعات في تحقيق الربحية	0.31	0.001 دالة
التقارير القطاعية وتحليل ربحية العميل	0.42	0.001 دالة
التقارير القطاعية وتنمية مبيعات الخدمات	0.45	0.001 دالة

**دالة عند 0.01 * دالة عند 0.05

تبين من جدول (30) ما يلي:

– تبين وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين درجات محور مقومات إمكانية تطبيق التقارير القطاعية و درجات بعد تقييم أداء القطاعات والعاملين ،حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون = 0.27ومستوى الدلالة = 0.01 دالة وهذا يدل على أنه كلما زادت إمكانية تطبيق التقارير القطاعية في المصارف كلما أدى ذلك إلى تحسين قدرة الإدارة في تقييم أداء القطاعات والعاملين.

– كما لوحظ وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين درجات محور مقومات إمكانية تطبيق التقارير القطاعية و بين درجات بعد معالجة مشاكل القطاعات ،حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون = 0.34 ومستوى الدلالة = 0.002 دالة وهذا يدل على أنه كلما زادت إمكانية تطبيق التقارير القطاعية في المصارف كلما أدى ذلك إلى معالجة مشاكل القطاعات بشكل أفضل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– لوحظ وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين درجات محور مقومات إمكانية تطبيق التقارير القطاعية و بين درجات بعد ومقدرة القطاعات في تحقيق الربحية، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون = 0.31 ومستوى الدلالة = 0.001 دالة وهذا يدل على أنه كلما زادت إمكانية تطبيق التقارير القطاعية في المصارف كلما أدى ذلك إلى زيادة قدرة القطاعات في تحقيق الربحية.

– لوحظ وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين درجات محور مقومات إمكانية تطبيق التقارير القطاعات و بين درجات بعد وتحليل ربحية العميل، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون = 0.42ومستوى الدلالة = 0.001 دالة وهذا يدل على أنه كلما زادت إمكانية تطبيق التقارير القطاعية في المصارف كلما أدى ذلك إلى تحليل ربحية العملاء بشكل أفضل والعكس صحيح.

– لوحظ وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين درجات محور مقومات إمكانية تطبيق التقارير القطاعية و بين درجات بعد تنمية مبيعات الخدمات، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون = 0.45ومستوى الدلالة = 0.001 دالة وهذا يدل على أنه كلما زادت إمكانية تطبيق التقارير القطاعية في المصارف كلما أدى ذلك إلى زيادة مبيعات الخدمات بشكل أفضل والعكس صحيح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

- ❖ النتائج
- ❖ التوصيات
- ❖ دراسات مقترحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ نتائج الدراسة:

تبين من خلال تحليل ومناقشة الجوانب النظرية والعملية للدراسة أهم النتائج التالية:

1. أثبتت الدراسة أن المصارف العاملة في قطاع غزة لديها الإمكانيات والمقومات التي تؤهلها لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي التقارير القطاعية وهي كالتالي:

أ. قيام الإدارة بتقسيم المصرف إلى قطاعات حسب أنشطة الخدمات.

ب. قيام الإدارة بتجزئة المعلومات الإجمالية وعمل تناسق مع تقارير الإدارة الداخلية و السنوية.

ت. قيام الإدارة بإعداد وتصميم برامج محوسبة تساعد في إصدار التقارير القطاعية.

ث. قيام الإدارة بوضع أسس ومعايير لتخصيص التكاليف والإيرادات حسب القطاعات.

ج. قيام الإدارة بالعمل لتوحيد السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية مع السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير القطاعية.

ح. قيام الإدارة بتحديث برامج المصرف وأنظمته بما يتلاءم مع إعداد التقارير القطاعية.

خ. قيام الإدارة بتحديث دليل الحسابات للمصرف بما يتناسب مع إعداد التقارير القطاعية.

د. قيام الإدارة بعمل تناسق وتكامل بين إصدار التقارير القطاعية والهيكل التنظيمي للمصرف أي الأخذ بمفهوم الإدارة.

2. أثبتت الدراسة أن هناك مجموعة من المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تؤثر على إمكانية تطبيق المصارف للمعيار المحاسبي الدولي التقارير القطاعية وهي كالتالي:

أ. لا توجد متابعة من قبل سلطة النقد بخصوص التزام المصارف بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية.

ب. لا توجد توصيات من قبل مراجع الحسابات الخارجي للمصارف بضرورة الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي للتقارير القطاعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت. اكتفاء الإدارة المصرفية بالقوائم المالية المجمعة وعدم الاهتمام بالقوائم التفصيلية مثل التقارير القطاعية.

ث. عدم الإطلاع أو الاستفادة من تجارب المصارف الكبرى التي تطبق التقارير القطاعية.

3. أوضحت الدراسة أن هناك مجموعة من معوقات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير القطاعية ترجع لأسباب تتعلق بالمؤهلات العلمية كعدم عقد دورات حول المعيار المحاسبي الدولي للتقارير القطاعية وقلة استقطاب خبراء في مجال التقارير القطاعية.

4. ارتفاع تكاليف شراء برامج محوسبة خاصة بالتقارير القطاعية تعتبر من المعوقات المهمة التي تتعلق بالتكاليف والتي تعيق تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير القطاعية.

5. بينت الدراسة أنه في حال قيام المصارف بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير القطاعية فإنها ستدعم كفاءة وفاعلية الإدارة بما يلي:

أ. دعم كفاءة وفاعلية الإدارة في قدرتها على عمل مقارنات بين قطاعات الأعمال والخدمات وقدرتها على تقييم أداء قطاعات الأعمال والخدمات.

ب. دعم كفاءة وفاعلية الإدارة في قدرتها على تقييم أداء العاملين والقطاعات حسب إنجاز كل عامل وقطاع للهدف المرسوم له.

ت. دعم كفاءة وفاعلية الإدارة في قدرتها على التخطيط واتخاذ القرارات لما توفره هذه التقارير من معلومات ملائمة وكافية ودقيقه.

ث. تزيد كفاءة وفاعلية الإدارة في التعرف على مخاطر العمليات المحيطة بالقطاعات مبكراً.

ج. تزيد من كفاءة و فاعلية الإدارة في التعامل مع مشاكل القطاعات الخاصة بفضل ما تظهره التقارير القطاعية من معلومات دقيقة لا تظهرها القوائم الإجمالية.

ح. تزيد من فاعلية وكفاءة الإدارة في الرقابة على أداء القطاعات الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خ. زيادة كفاءة و فاعلية الإدارة في قياس قدرة القطاعات في تحقيق الربحية ومدى مساهمتها في ربحية المصرف.

د. زيادة كفاءة وفاعلية الإدارة في تحديد حجم التكاليف القطاعية وبالتالي العمل على تقليص التكاليف التي لا مبرر لها.

ذ. زيادة كفاءة وفاعلية الإدارة في تحديد حجم إيرادات القطاع ومدى مساهمته في الربحية.

ر. زيادة كفاءة وفاعلية الإدارة في دقة التنبؤ بأرباح القطاعات.

ز. رفع كفاءة وفاعلية الإدارة في قياس ربحية العميل.

س. رفع كفاءة وفاعلية الإدارة في تحديد التكاليف التي يستهلكها كل عميل.

ش. رفع كفاءة وفاعلية الإدارة في تحديد حجم الإيرادات المحصلة من كل عميل.

ص. رفع كفاءة وفاعلية الإدارة في تحديد مدى مساهمة ربحية العميل في إجمالي ربحية القطاع.

ض. رفع كفاءة وفاعلية الإدارة في تحديد أهم العملاء المصرفيين بهدف تطوير العلاقة المصرفية معهم.

ط. دعم كفاءة وفاعلية الإدارة في التخطيط لتنمية مبيعات القطاعات.

ظ. دعم كفاءة وفاعلية الإدارة في تحديد تكلفة الخدمة المصرفية.

ع. إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد أهم الخدمات المصرفية وأكثرها رواجاً.

غ. إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في الرقابة على مبيعات الخدمات.

ف. إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة بالتنبؤ بحجم مبيعات خدمات القطاعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ توصيات الدراسة:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من الدراسة الميدانية فان الدراسة توصي بما يلي:

1. تنبيه المصارف العاملة في قطاع غزة إلى أهمية عقد دورات علمية للموظفين المعنيين حول المعايير المحاسبية الدولية وخاصة المعيار المحاسبي الدولي رقم(14).
2. دعوة المصارف إلى ضرورة تبادل الخبرات والتجارب المصرفية وخاصة مع المصارف الكبرى في مجال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والتقارير القطاعية.
3. حث الجهات الرقابية على المصارف مثل سلطة النقد الفلسطينية وشركات تدقيق الحسابات الخارجية بضرورة إلزام المصارف بإعداد التقارير القطاعية لأغراض الإدارة الداخلية.
4. حث الجامعات الفلسطينية على ضرورة تدريس مساق معايير المحاسبة الدولية خاصةً لطلبة قسمي المحاسبة والعلوم المصرفية.
5. حث إدارة المصارف على عدم الاكتفاء بالقوائم المالية المجمعة وضرورة إعداد والإطلاع على القوائم التفصيلية ومنها التقارير القطاعية بما يخدم مصلحة الإدارة.

* دراسات مقترحه:

1- أثر تطبيق التقارير القطاعية في الشركات التجارية لترشيد القرارات الاستثمارية لدى مستخدمي القوائم المالية.

2- أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في دقة التنبؤ بربحية القطاعات المصرفية.

3- أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في تقدير قيمة السهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

❖ ***الكتب والمراجع:***

- تشوي، فردريك، فروست، كارول، ميك، جاري، **المحاسبة الدولية**، ترجمة محمد عصام الدين زايد، دار المريخ، الرياض ، 2004.
- جاريسون، راي، نوريه، أريك، **المحاسبة الإدارية**، ترجمة محمد عصام الدين زايد، دار المريخ، الرياض، 2002.
- جربوع، يوسف، حلس، سالم، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية**، غزة، الطبعة الأولى، 2001.
- جريوينج، هيني، **معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق**، ترجمة طارق حماد، الدار الدولية، القاهرة، 2006.
- جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، **معايير المحاسبة الدولية**، 1997.
- الحسيني، فلاح، الدوري، مؤيد، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
- حماد، طارق، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.
- حماد، طارق، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية عرض القوائم المالية (2)**، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.
- حنفي، عبد الغفار، **إدارة المصارف**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحيالي، وليد، علوان، بدر، **القياس والإعتراف والإفصاح المحاسبي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.
- سابا وشركاه، **معايير المحاسبة الدولية**، 1997.
- سلطان، محمد، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
- ظاهر، أحمد، **المحاسبة الإدارية**، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
- عاشور، يوسف، **آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني**، غزة، 2003.
- القباني، ثناء، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.
- لطفي، أمين، **المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- لطفي، أمين، **نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2007.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية**، 2001.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **معايير المحاسبة الدولية**، 1999.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **معايير المحاسبة الدولية**، 2000.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ ***الأبحاث والرسائل والمجلات:***

- أبو السعود، خلدون، لمحة تاريخية عن نشأة البنوك في فلسطين، **مجلة البنوك في فلسطين**، العدد 20، يناير 2003.
- التميمي، تيسير، المشكلات التي تواجه العمل المصرفي في فلسطين، **مجلة البنوك في فلسطين**، العدد 23، يناير 2004.
- جربوع، يوسف، تحليل وتقييم معايير المحاسبة الدولية عند العرض والإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، **مجلد بحوث ودراسات لتطوير مهنة مراجعة الحسابات**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
- خشارمة، حسين، عودة، سليمان، تقارير الأداء في عملية الرقابة في البنوك التجارية الأردنية، **مجلة أبحاث اليرموك**، الأردن، 2000.
- خشارمة، حسين، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للمصارف والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن معيار المحاسبة الدولي رقم 30 دراسة ميدانية، **مجلة النجاح**، نابلس، مجلد 17 ، عدد 1، 2003.
- الشلتوني، فايز، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية دراسة تطبيقية للقوائم المنشورة للمصارف الفلسطينية**،رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، 2005.
- **مجلة اتحاد المصارف العربية**، لبنان، عدد316، مارس 2007.
- محفوظ، إسماعيل، التدريب ومعايير المحاسبة الدولية، **مجلة دليل المحاسب والمراجع الفلسطيني**، العدد الثاني، يناير 2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نشوان، إسكندر، **تطوير إعداد ونشر القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية في ضوء التغيرات البيئية–دراسة تطبيقيه على الوحدات الاقتصادية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشوره،2004.

❖ *التقارير وأوراق العمل وقوانين ونشرات:*

- بنك القدس للتنمية والاستثمار، **التقرير السنوي الثاني عشر لعام 2006**، الطبعة الأولى، رام الله، أيار2007.
- درويش، محمود، بلال، سمير، **ورشة عمل حول معايير المحاسبة الدولية**، معهد الإدارة المتقدمة، جمهورية مصر العربية، 2004.
- سلطة النقد الفلسطينية، **التقرير السنوي الثاني عشر لعام 2006**، الطبعة الأولى، رام الله، أيار 2007.
- سلطة النقد الفلسطينية، **التقرير السنوي الحادي عشر لعام 2005**، الطبعة الأولى، رام الله، أيار 2006.
- سلطة النقد الفلسطينية، **بيانات غير منشورة حول الهيكل المصرفي**، غزة، 2008.
- معهد ماس، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الفصلي الثامن لعام 2006**، الطبعة الأولى، رام الله، مارس2007.
- الوقائع الفلسطينية، **قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002م**، العدد41، غزة، يونيه2002م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ المواقع الإلكترونية:

- سلطة النقد الفلسطينية، **نشأة سلطة النقد الفلسطينية**، زيارة 2007/9 www.pma.gov.ps
- موقع إدارات، **معايير المحاسبة الدولية**، زيارة 2007/11 www.edarat.net/moduled/news/article
- موقع البيان، **معايير المحاسبة الدولية**، زيارة بتاريخ 2007/8 www.albayan.ae/serrlet/stellite?cid
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين ، **دراسة swami Nathan 1999**، زيارة بتاريخ 2007/9
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، **الدراسة النظرية والتطبيقية** 2007،زيارة بتاريخ 2007/7 www.socpa.org/sa/as/as15/as1502htm

❖ الكتب والمراجع الأجنبية:

- Alexander David & Britton Anne, **Financial Reporting** , 2th . 1999.
- Alexander David**, Financial Reporting – The theoretical & regulatory frame work**, 1986.
- Davies Tony & Boczko, **Business Accounting and finance** , 2th , 2005 .
- Gale Group Standard setter focus on performance reporting – **High Light-financial Accounting Standards Board - International Accounting Standards Board**, 2001.

www.findarticles.com/p/articles/mi_m6280/is_6_192/ai_80750172/p9_2.

- Garrison Ray & Noreen Eric, **Managerial Accounting**, 10th, 2003.
- Keith Lyman & Keith Richard**, Accounting: Management perspective**, 2th , 1985.
- Nobes Christopher & Parker Robert, **Comparative International Accounting**, 7th , 2000.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسماء السادة المحكمين

الرقم	اسم المحكم	الوظيفة
.1	د. علي شاهين	أستاذ المحاسبة المساعد – قسم المحاسبة – كلية التجارة – الجامعة الإسلامية
.2	د. ماهر درغام	أستاذ المحاسبة المساعد – قسم المحاسبة – كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية
.3	د. نافذ بركات	أستاذ الاقتصاد المشارك – قسم الاقتصاد – كلية التجارة – الجامعة الإسلامية
.4	د. جبر الداعور	أستاذ المحاسبة المساعد – قسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة الأزهر
.5	د. شريف أبو كرش	أستاذ التمويل المشارك – قسم المحاسبة والعلوم المالية – كلية التمويل والإدارة – جامعة الخليل
.6	أ. ماهر أبو شعبان	مدير شركة أرنست ويونغ لتدقيق الحسابات
.7	أ. شكري كراز	مدير البنك العربي – فرع غزة
.8	أ. ماجد رجب	مدير البنك الإسلامي الفلسطيني – فرع غزة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الكريم ...تحية طيبة وبعد...

الاستبيان المرفق هو جزء من بحث لنيل درجة الماجستير تخصص المحاسبة والتمويل من الجامعة الإسلامية بغزة تحت إشراف الدكتور حمدي زعرب.

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (التقارير القطاعية) في المصارف العاملة في قطاع غزة ودور ذلك في دعم كفاءة وفاعلية الإدارة.

وكذلك التعرف على أسباب تأخر ومعوقات تطبيق هذه المعايير .

حيث يمكن تعريف التقارير القطاعية بأنها أي نشاط من أنشطة المنظمة يحتاج المدير المسئول عنه إلى بيانات عن التكاليف والإيرادات والأرباح الخاصة بهذا القطاع.

وقد تم اختياركم ضمن المجموعة التي سوف تجيب عن هذا الاستبيان إيماناً مني بأهمية رأيكم حول موضوع البحث ، وسأكون شاكراً لكم إذا تفضلتم بالإجابة عن الأسئلة المتضمنة في الاستبيان ، وكتابة أي تعليقات واقتراحات تعتقدون أنها ذات صلة بالموضوع في نهاية الاستبيان.

لذا فإنني أرجو أن تتكرموا بملء الاستبيان علماً بأن جميع المعلومات التي تقدمونها سيتم التعامل معها بسرية تامة وسيتم استخدامها لغرض البحث العلمي فقط .

واقبلوا احترامنا

الباحث

وائل عبد الحكيم العوضي

9714259

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً المعلومات العامة :-

1. اسم البنك : ..... الفرع : .....

2. المسمى الوظيفي :-

☐ المدير ☐ مساعد المدير ☐ رئيس قسم المحاسبة

3. المؤهل العلمي :-

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

4. التخصص العلمي :-

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ مالية ومصرفية ☐ اقتصاد ☐ تخصص آخر

5. سنوات الخبرة :-

☐ من 1 إلى 5 ☐ من 6-10 سنوات ☐ من 11-15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة

6. هل حصلت على دورات فى مجال المعايير المحاسبية الدولية : ☐ نعم ☐ لا

7. هل حصلت علي دورات في مجال المعيار المحاسبي الدولي رقم 14 " التقارير القطاعية "

☐ نعم ☐ لا

8. عدد الدورات التي التحقت بها في مجال معايير المحاسبة الدولية ☐

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الأول: المقومات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 14 (التقارير القطاعية).

م.	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.9	يوجد امكانيه لقيام مصرفكم بتحديث أنظمته وبرامجه بما يتلاءم مع إعداد التقارير القطاعية.					
.10	يقوم مصرفكم بعقد دورات علمية أو إلحاق موظفيه بدورات علمية حول المعايير المحاسبية والمعايير القطاعية.					
.11	يوجد امكانيه لقيام مصرفكم بتحديث دليل الحسابات ليتلاءم مع التقارير القطاعية.					
.12	يوجد امكانيه لقيام إدارة المصرف بتقسيم المصرف إلى قطاعات حتى تتمكن من إعداد التقارير القطاعية حسب أنشطة الخدمات.					
.13	يوجد امكانيه لقيام مصرفكم بتجزئة المعلومات على نحو يتمشى مع تقارير الإدارة الداخلية					
.14	يوجد امكانيه لعمل التناسق بين المعلومات عن القطاعات وأجزاء أخرى من التقرير السنوي					
.15	يوجد امكانيه لإعداد وتصميم برنامج محوسب يساعد في إصدار التقارير القطاعية.					
.16	توجد إمكانية لعمل تناسق في المعلومات القطاعية والتكوين الداخلي للمصرف.					
.17	توجد إمكانية لتوحيد السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير القطاعية مع السياسات المحاسبية المستخدمة في التقارير المالية التي يستخدمها المدير.					
.18	توجد إمكانيةلادارة المصرف لوضع أسس ومعايير لتخصيص التكاليف على القطاعات.					
.19	توجد إمكانيةلادارة المصرف لوضع أسس ومعايير لتوزيع الإيرادات على القطاعات.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الثاني: معوقات تطبيق المصارف الفلسطينية للمعيار المحاسبي الدولي للتقارير القطاعية.

أولاً / معوقات تطبيق التقارير القطاعية ترجع لأسباب إدارية تنظيمية:

م.	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.20	لا يوجد تعليمات واضحة من قبل سلطة النقد الفلسطينية للمصارف بخصوص تطبيق معيار التقارير القطاعية.					
.21	عدم الإطلاع على تجارب المصارف الكبرى التي تطبق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير القطاعية					
.22	لا يوجد نص قانوني يفرض على المصارف تطبيق معيار التقارير القطاعية.					
.23	لا يوجد توصيات من قبل المراجع الخارجي بخصوص تطبيق معيار التقارير القطاعية.					
.24	عدم فهم الإدارة لأهمية تطبيق هذا المعيار.					
.25	عدم تمكن إدارة المصرف من إعادة تحديث الهياكل التنظيمية بما يتلاءم مع لتقارير القطاعية.					
.26	صعوبة تخصيص التكاليف المشتركة على القطاعات المختلفة.					
.27	صعوبة تخصيص الإيرادات المشتركة على القطاعات المختلفة .					
.28	النظام المحاسبي الحالي لا يفي بمتطلبات إعداد التقارير القطاعية .					
.29	تداخل أعمال القطاعات مع صعوبة الفصل بينهم					
.30	صعوبة تسعير الخدمات المتبادلة بين القطاعات داخل المصرف					
.31	انخفاض حجم العمل المصرفي في قطاع غزة الأمر الذي لا يتطلب إعداد التقارير القطاعية .					
.32	اكتفاء الإدارة بالقوائم المالية المجمعة عوضاً عن التقارير القطاعية .					
.33	عدم إمكانية تطوير النظام المالي بما يتلاءم مع التقارير القطاعية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.34	الإفصاح عن المعلومات القطاعية تؤدي إلي الإضرار بالمركز التنافسي للمصرف .					
.35	الافصاح عن المعلومات القطاعيه تؤدي الى ضغوط على المديرين .					

ثانياً / معوقات تطبيق ترجع لأسباب تتعلق بالمؤهلات العلمية

.36	عدم توفر المؤهلات العلمية والعملية الكافية لموظفي القسم المالي في المصرف لإعداد التقارير القطاعية.					
.37	قلة استقطاب خبراء مصرفيين في مجال التقارير القطاعية.					
.38	عدم اهتمام المصارف بعقد دورات حول معايير المحاسبة الدولية (التقارير القطاعية).					

ثالثاً / معوقات تطبيق التقارير القطاعية ترجع لأسباب تتعلق بالتكاليف

.39	ارتفاع تكاليف تطبيق هذا المعيار .					
.40	المكاسب الناجمة عن تطبيق هذا المعيار أقل من تكاليفه.					
.41	ارتفاع تكاليف تدريب موظفي القسم المالي ليصبحوا قادرين على التعامل مع معايير المحاسبة الدولية.					
.42	ارتفاع تكاليف شراء برامج خاصة بالتقارير القطاعية.					

- ***المحور الثالث: مدى إدراك الإدارة المصرفية لأهمية التقارير القطاعية:***

أولاً / التقارير القطاعية وتقييم أداء القطاعات والعاملين .

م.	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.43	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد في عمل مقارنات بين القطاعات لتقييم أداء العاملين فيها كل حسب إنجازه.					
.44	في حال تطبيق التقارير القطاعية تساعد الإدارة في قياس مدى تحقيق القطاع للهدف المرسوم له أو انحرافه عنه مما يساعد في تقييم أداء العاملين.					
.45	في حال تطبيق التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تقييم أداء العاملين لكل قطاع كل حسب إنجازه					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.46	في حال إعداد التقارير القطاعية تؤدي إلي تقديم معلومات كافية وملائمة لمتخذي القرار .					
.47	في حال الإفصاح عن المعلومات القطاعية تؤدي إلى جودة المعلومات اللازمة لتقييم أداء العاملين.					

ثانياً / التقارير القطاعية ومعالجة مشاكل القطاعات

.48	تطبيق التقارير القطاعية تساعد الإدارة ومسئولي القطاعات في معرفة المخاطر المحيطة بالقطاعات أولاً بأول.					
.49	إعداد التقارير القطاعية تؤدي إلي إظهار بعض المعلومات المهمة والتي قد لا تظهر بواسطة التقارير المالية المجمعة.					
.50	عدم إعداد التقارير القطاعية تؤدي إلي ضعف الرقابة على القطاعات الداخلية للمصرف.					
.51	عدم إعداد التقارير القطاعية تؤدي إلى صعوبات تواجه الإدارة في التخطيط لمواجهة مشاكل المصرف لعدم توفير معلومات قطاعية أولاً بأول مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل					

ثالثاً / التقارير القطاعية ومقدرة القطاعات في تحقيق الربحية

.52	في حال تطبيق التقارير القطاعية تساعد الإدارة في قياس مقدرة قطاعات المصرف في تحقيق الربحية.					
.53	في حال تطبيق التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد حجم تكاليف القطاع بالمقارنة إلي إجمالي تكاليف المصرف					
.54	في حال تطبيق التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد حجم إيرادات القطاع مقارنة بإجمالي إيرادات المصرف					
.55	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في العمل والتخطيط لتقليص تكاليف القطاعات .					
.56	في حال الإفصاح عن المعلومات القطاعية تؤدي إلي دقة التنبؤ بأرباح القطاعات.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً / التقارير القطاعية وتحليل ربحية العميل

.57	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة ومسئولي القطاعات في قياس ربحية العميل.					
.58	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد حجم التكاليف التي يستهلكها كل عميل					
.59	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد حجم الإيرادات المتحصلة من كل عميل.					
.60	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد ربحية العميل من إجمالي ربحية القطاع.					
.61	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد أهم العملاء لتطوير العلاقة لمصرفية معهم.					

خامساً / التقارير القطاعية وتنمية مبيعات الخدمات

.62	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في العمل والتخطيط لتنمية مبيعات القطاعات.					
.63	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد تكلفة الخدمة.					
.64	إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في تحديد أهم الخدمات وأكثرها رواجاً.					
.65	في حال إعداد التقارير القطاعية تساعد الإدارة في الرقابة على مبيعات الخدمات.					
.66	في حال إعداد التقارير القطاعية فإنها تساعد الإدارة بالتنبؤ بحجم مبيعات خدمات القطاعات مستقبلاً.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com